"كانوا بالأمس يقولون إن الدولة الكافرة لا بد أن تنهار، في حين أنهم أصبحوا اليوم يتصرفون بفتاوى تجيز قتل الأخ حسبما تقتضيه تقاليد الدولة، وكان هؤلاء الإسلاميون يقولون البارحة إنهم "مستضعفون"، لكن مع الأسف فإن أكثر وصف يليق بهم اليوم هو أنهم "مستكبرون"، فالكبر الذي يبثونه عبر شاشات التليفزيون يبدأ من قمة الهرم لديهم، ويستمر إلى القاعدة بنفس الطريقة الخطابية".

أيها الإسلاميون عودوا إلى الإسلام![1]

لا شكّ أن الإسلام السياسي كان يتميز بحركية دائمة وبإنتاج فكر نقدي باستمرار، ولكن يبقى طلب التغيير يأتي دائما من المحيط (المجتمع)، ويوازن مع العناصر الأخرى حالة التطرف لدى الكوادر القوية في المعارضة، لأن هذا المحيط الذي يتبنَّى الحجج الإسلامية يدعو إلى العدل والحق والاستقامة وكانت هذه الدعوة تنعكس على الأفئدة.

لكن ماذا عن الآن؟ فأصحاب الإسلام السياسي كانوا يقفون خارج هذه المنظومة، وينتقدون تلك الأمور بشدة، والآن يرون أنفسهم أصحاب الدولة الحقيقيين، ويتصرفون على أنهم حصلوا على هوية جديدة لتفعيل المؤسسات والمنظمات القديمة في الدولة، فمثلًا جهاز الاستخبارات

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢١ أغسطس ٢٠١٤م.

obeikandl.com

الذي كان يُنتقد بشدة أصبح اليوم مؤسسة "مقدَّسة" للحفاظ على كيان الدولة، ومجلس التعليم العالي يُعرَف في هذا المحيط بأنه في مقدمة المؤسسات التي تربي أجيالا متدينة.

والحقيقة المرة هي أنه قبل فترة قصيرة جدًّا كان هناك تيار يدعو إلى تعديل النظام المؤسَّسي، بل هدمه وإعادة بنائه مجددا، لكنه نذر نفسه اليوم لنظام أحادي الصوت أحادي اللون أحادي الحزب أحادي القيادة ويقدِّس جهازًا يُسمَّى الدولة.

سابقًا تسبب المنطق النقدي الذي جاء به الإسلاميون في إنتاج فكر جديد، لكن في الحقيقة لم يعد بإمكانهم تحمُّل مناقشة أي فكر ناهيك عن إنتاج فكر جديد، وقد انتهت قدرتهم على طرح القيم منذ أمد بعيد، أما منتجو الأفكار فصاروا كلهم موظفين في الدولة، ومناصبهم وألقابهم وصلاحياتهم وشهرتهم ويخوتهم وطوابقهم وثرواتهم لا تعينهم على إنتاج فكر جديد مع الأسف.

كانوا بالأمس يقولون إن الدولة الكافرة لا بد أن تنهار، في حين أنهم أصبحوا اليوم يتصرفون بفتاوى تجيز قتل الأخ حسبما تقتضيه تقاليد الدولة، وكان هؤلاء الإسلاميون يقولون البارحة إنهم "مستضعفون"، لكن مع الأسف فإن أكثر وصف يليق بهم اليوم هو أنهم "مستكبرون"، فالكبر الذي يبثونه عبر شاشات التليفزيون يبدأ من قمة الهرم لديهم، ويستمر إلى القاعدة بنفس الطريقة الخطابية.

وكان المثل الأعلى للإسلام السياسي هو الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري ﷺ، الذي لطالما كانوا يذكرونه على ألسنتهم، وكانوا يتحدثون

عـن صفـع الوالي الذي وضـع حاجبًا أمـام بابه وقوله: وهـل كان هناك حجاب بين الرسول ﷺ، والناس حتى اتَّخذتم الحُجَّاب؟

وهذه حقيقة فعلًا فأبو ذر ﷺ عاش حياة زهدٍ ولم يعش في ثراء، وكان دومًـا علـى قناعة بأن الدولة وُجدت لخدمة الإنسـان، لم يجمـع الثروات والأمـوال، ولم يُفتتن بمغريات الدنيا، وقد عاش وحيدًا ومات وحيدًا كما أخبر الرسـول ﷺ قبل موت أبي ذر بسـنوات، حيث قال ﷺ: "**رَحِمَ اللهُ أَبَا ذَرٍّ يَمْشِـي وَحْدَهُ، وَيَمُوتُ وَحْـدَهُ، وَيُبْعَثُ وَحْدَهُ**" (الحاكم: المسـتدرك، ٥٢/٣) وهذه بشارة جزائه في الآخرة لموقفه الأصيل.

إن "الإسـلاميّين" المطالبيـن بالعـدل مـن الدولـة وينتقـدون الدولـة نقـدًا هدامًـا، يتخـذون أبا ذر قدوة لهم دون غيره، وهـذا أمر طبيعي، لكن أصحاب الإسـلام السياسـي ما عـادوا يذكرون أبا ذر على ألسـنتهم، لأن أغلبهم أصبح منذ أمد بعيد تحت تأثير نعيم السلطة، كاليخوت والفيلات والساعات الفخمة والسجائر باهظة الثمن ذات مئات الدولارات والنرجيلة التي تدخن حتى الصباح، فأين المحن التي يعانونها في سبيل الدعوة، أين ذهبت؟ وأين زهد أبي ذر وعدالة عمر وشجاعة صلاح الدين؟!

ثمة خطر الآن في أن يكون المرء عبدًا للثروة التي يحصِّلها من الدولة، ولم يبقَ شيءٌ في الخزينة التركية التي يتباهون بأنها الناتج التركي المتراكم، وأصبـح الذيـن لا يُنتجـون الأفـكار يسـتهلكون قيم الآخريـن ويوجهون الإهانـات إلى من حولهم، انظروا إلى صحفهـم وقنواتهم التلفزيونية فلن تجـدوا أثـرًا لأيّ أفكار مـع الأسـف، الكذب موجود والافتـراءات كثيرة والإهانـات على قدم وسـاق، والأخلاق في منتهى السـوء، ولم تبقَ لدى "الإسلاميين" لباقة ولا نزاهة ما عدا بعض الأشخاص القلائل وبلغت بهم

الصفاقة إلى حد أن أغلبهم لا يعي مدى البغض والانحطاط الذي هم فيه، فيا للأسف!

بعض الإمّعات الذين فقدوا مبادئهم تارةً يرتدون زي الصحفيين، وتارةً أخرى يعملون من وراء ستار مواقع التواصل الاجتماعي، يمكن أن نتفهم موقفكم حين يكونوا ضمن الحكومة، لكن ما الذي يستدعي ارتكاب الآثام من أجل إظهار الولاء؟ لا يدري بعض أولئك المساكين أنهم حين يصدرون شتَّى الفتاوى المضللة لإنقاذ قائدهم، ويسبون من يشاؤون، ويأمرون بهذا أو ذاك، إنما يسيؤون للدين الحنيف وليس للإسلام السياسي فحسب.

لا فرق بين من يدعي الجهاد بقطع رأس من يخالفه الرأي وينشر جرائمه عبر صفحات التواصل الاجتماعي وبين المفسد الذي يسيء بأقذع الألفاظ وأحط العبارات للمؤمنين الذين لا يدعمون حزبه السياسي، وهو يظن ذلك أسلوبًا من أساليب الكتابة! فأحدهم يحمل سلاحًا والآخر يحمل قلمًا، فلو وجد الآخر سلاحًا لفعل كما فعل حامل السلاح، ألم تكونوا معارضين للظلم؟ ألم تكونوا قلقين إزاء أنين المظلومين، لو ظهر سيدنا أبو ذر ﷺ في هذا العصر الحالك فماذا كان سيقول عن تحوّلكم المأساوي هذا؟ فقسمًا إنه لا يوجد في التعاليم التي دعا إليها رسول الله ﷺ -معلّم أبي ذر ﷺ- أيُّ مكانٍ للعادات الشيطانية كالغرور والكبر وإيذاء الناس والكذب والافتراء والاستهزاء والتنابذ بالألقاب.

فماذا أقول لكم أيها الإسلاميون القدامى؟ عودوا إلى الإسلام.. أما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللهِ**﴾ (سُورَةُ النِّسَاءِ: ١٣٦/٤)

أجيبوا إن استطعتم

ما كان أحد يعلم بمضمون التحقيق حول "منظمة السلام والتوحيد" إلا أن الإعلام الموالي للحكومة في محنة شديدة بسبب مناقشاته، فكما تفوَّهوا بكلمات نابية يتصرَّفون بتسرُّع وخوف، فمثلًا: طبعوا عشرات الصور في الصفحة الأولى، وادَّعوا أن الشرطة تنصتت على سبعة آلاف شخص، وفهم أقل الناس اطلاعًا على الرياضيات في مرحلة الدراسة الابتدائية مدى سخف ذلك الادِّعاء المضحك، لأنه ليس هناك إمكانية تقنية ولا عدد كاف من الكوادر للتنصت على كل أولئك الناس.

ثم خفض هؤلاء المبالغون الرقم إلى ٢٢٨٠ شخصا ، ليخفوا فضيحتهم، لأنهم مضطرون لذلك، وتبيَّن أنه لم يتم التنصت على هذا العدد أيضا، المدَّعي العام "هادي صالح أُوغْلُو" قال: "أما أنتم فتتسرَّعون رُبّما هناك خطأ في الحساب!"، وكان النائب العام بعبارته هذه يحاول أن ينقذ الإعلام الموالي وبعض المؤسسات الحكومية من موقفهما المخزي، ومن المحتمل أن أجهزة الحكومة أعطت ذلك الرقم.

وخلال الأسبوع أضافت صحيفة "أَكْشَامْ" بعدًا جديدًا للحادثة واعترفت بشيئين:

للمرة الأولى اضطروا للإخبار عن الرقم الحقيقي وهو ٢٤٢ شخصًا للتنصت الذي تم بقرار من المحكمة في قضية الفساد والرشوة التي طالت كبار مسؤولي الحكومة التركية، بعد هذه الساعة هل يصح لنا القول: ولماذا هذه المبالغة والكذب؟ وهل هم مكترثون لذلك؟ لا أظن.

الصديـق الذي يدير تلـك الصحيفة وضـع عنوانًـا عريضًا كاذبًا حول صحيفـة "زمـان"، فحصل على ردٍّ مفاده: "إمّا أن تثبت إن كان لك شـرف وكرامـة أو أن تعتـذر"، ومنذ تلك الحادثة لم يعتـذر فأصبح موصوفًا بأنه أسـوأ رئيس تحرير في تاريخ الصحافة، والمدير العام الموالي الآن أيضًا يسلك السلوك نفسه لا يعي ما يتفوَّه به، أيًّا كان.

للمـرة الأولـى يعترفون بأن هنـاك إيرانيين تم التنصـت عليهم، وهذا مايسـمَّى في القانون بالجرم المشـهود، فلا مفرَّ للإعلام المعارض، سؤال صحفي بسيط: لماذا تستَّرتم على أسماء الإيرانيين في ملف منظمة السلام والتوحيد عندما كانت الصحيفة ستنشـرها؟ لقد نشـرتم أسـماء العديد من السياسـيين والصحفييـن والفنانين مـع أنهم لم يُسـتَمـع إليهـم، فلماذا إذًا حذفتم أسماء الجواسيس الإيرانيين من القائمة وقد تم التنصت عليهم؟

فالموضوع تحقيق حول جواسيس، ولذلك من الأهمية بمكان مراقبة الأجانـب، ومراقبـة من يكـون على ارتباط بهـم، إذًا فلمـاذا أخفى رئيس تحرير الصحيفة الموالية أسماء الإيرانيين؟ هل إخفاء الخيوط المؤدية إلى القبـض على الجواسـيس أمانة صحفية، أم شـيءٌ آخر؟ ولمـاذا يُراد لهذا الملف أن يُطوى عاجلًا ؟ اسـمحوا بظهور الجواسـيس ومن يستحقون أن يلقـى القبض عليهم.. يبدو أن بعـض الصحفيين لديهم أعمال أخرى غير الصحافة.

بانوراما

صحيفة "يَني آسْيَا (*Yeni Asya*)" تصيح: "يريدون أن يصوّروا مجموعة "يَني آسْيَا" على أنها انقسمت".

حيـن ننظـر إلى الصحـف الموالية نجـد أن صحيفة "يَنِي آسْـيَا" على صـواب، فزعيـم حـزب الوحدة الكبـرى "مصطفـى دَسْـتِيجِي (*Destici*)" قـال: "أنا أعـرف الاجتماعات التي عقدتموها من أجل تقسـيم حزبنا وأنا مسـتعد لتوضيحها"، وكذلك اشتكى السليمانيون أيضًا، فإذا كان هناك من يسـتخدم إمكانيات الدولة لتقسـيم وسـحق أي مجموعـة اجتماعية لأنها لا تتماشـى مـع أهوائـه ليس إلا، أفـلا يكون ظالمًا؟ وهـل تظنّون أن هذا الوضـع سيستمرُّ؟

ويبدو أن هناك من لا يكترث بالأزمات الاقتصادية، ويحاول التدخل في شـؤون بعض الشـركات، وأن يهدم بعضها الآخر جاعلًا الدولة وسيلة فـي ذلـك، وقد انهار الإعلام المحرض لذلك، وهذه العقلية غير المنطقية تـؤدي إلى انهيار الاقتصاد الوطني، ومرتكبو هذا الإثم سيحاسـبون جراء عملهم هذا، وحين يأتي وقت دفـع الثمن لن تنقذَ الأوامر الشفهية أحدًا.

obeikandl.com

obeikandl.com

"لقد ثبت بالتجربة أن الظلم الذي يمارسه البعض تحت مسمى التمييز يضر بصاحب الحظر، وليس بالمؤسسة الإعلامية، وإذا كان ثمة عار، فلا يلحق بالمظلومين، بل بالظالمين المتكبرين، ويعرف جيدًا أصحاب المواقف المشرفة فيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية في تركيا، وكذلك أولئك الذين ينظرون للوضع من خارج تركيا ويؤمنون بذلك، يعرفون أن ما يحدث هو تناقض فاضح وأن هناك جريمة تمييز ترتكَب".

ماذا لو لم تفتحوا صفحة جديدة؟[1]

بدأت الأوضاع في تركيا تتبدل، حيث سيودّع الرئيس "عبد الله كُولْ" منصبه فعليًّا بعد يومين، بعد سبع سنوات أمضاها في قصر "تشانكايا (*Çankaya*)" الجمهوري بالعاصمة "أنقرة".

إن أبواب حزب العدالة والتنمية موصدة في الوقت الراهن أمام "عبد الله كُولْ"، مؤسس الحزب، الذي يرغب في العودة إلى صفوف الحزب، ولقد انتخب "رجب طيب أَرْدُوغَانْ"، الذي يتزعم الحزب الحاكم منذ ١٢ عامًا، ليخلف "كُولْ" في منصب رئيس الجمهورية، ومن ثم تنازل "أَرْدُوغَانْ" عن رئاسة الحزب إلى وزير الخارجية "أحمد داود أُوغْلُو"، وبما أن الحزب لن يقدم مرشحًا آخر في المؤتمر العام، فإنه من المؤكد أن "داود أُوغْلُو" سيتولّى رئاسة الوزراء والحزب، ومن المقرر أن يشكّل

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٦ أغسطس ٢٠١٤م.

obeikandl.com

رئيس الوزراء الجديد مجلس وزراء جديد، ليخوض بهذه الحكومة الانتخابات البرلمانية بعد ١٠ أشهر (يونيو / حزيران ٢٠١٥م).

لقد حققت حكومة حزب العدالة والتنمية العديد من الإنجازات المهمة للغاية على مدار ١٢ عامًا؛ إذ بادرت إلى إجراء إصلاحات في سبيل تحقيق عملية التحول الديمقراطي حتى عام ٢٠١٠م، الأمر الذي زاد تركيا اعتبارًا على المستوى الدولي، حتى أن البعض اعتبرها "دولة نموذجية يحتذى بها"، بيد أن الحكومة التركية بدأت تشعر بالتعب والإنهاك، كما هو حال كل الحكومات، وهو أمر طبيعي في عالم السياسة، فمهما كان مستوى نجاحكم، فإن مجموعة من الأحداث والإجراءات تهزّ كيان الحكومات وتزلزله.

إن حكومة حزب العدالة والتنمية خاضت اختبارات صعبة للغاية خلال السنوات القليلة الماضية، وتعرضت لانتقادات لاذعة منذ الاستفتاء الشعبي الذي أجري عام ٢٠١٠م، وتسبب تعاطي الدولة مع أحداث "تقسيم (*Gezi parkı*)" في صدور ردود أفعال غاضبة كبيرة في الداخل والخارج، وعلّقت الدولة العمل بالدستور والقوانين عندما تلقت اتهامات من النوع الثقيل مثل الفساد والرشوة خلال مراحل العملية التي بدأت يوم ١٧ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٣م، أما حرية الإعلام فقد دُمرت تمامًا في السنوات الأخيرة، كما تعرضت طبقات مجتمعية مختلفة لضغوط لم تشهدها من قبل، لقد انحرف الأسلوب، وألغيت الخطابات الديمقراطية منذ زمن بعيد، وحل مكانها طريق تصادمي وتمييزي واستقطابي، وتحولت ادعاءات "الكيان الموازي" التي يكررونها ليل نهار منذ ثمانية أشهر إلى

حالة من الجنون، وتسببت ادعاءات "مطاردة الساحرات" في تشكيل شبكة عريضة من المخبرين، ليظهر عدد كبير من المظلومين الأبرياء.

لقد تعرض أتباع الطائفة العلوية لكثير من الإساءات والمضايقات في إطار حالة الاستقطاب هذه، العلمانيون، الليبراليون، الديمقراطيون، الجماعات، الجمعيات... أُسيءَ لكل شخص لم يقدم فروض الولاء والطاعة لحزب العدالة والتنمية.

هناك -للأسف- كثيرون يشعرون بالضيق والحزن اليوم في ظل الظروف الراهنة، وهذه الحالة من الغضب العارم ليست منتشرة بين المعارضة فحسب، بل انتشرت أيضًا بين الأوساط التي تدعم الحكومة وتدعم أَرْدُوغَانْ سياسيًا، وثمة بعض أنصار الحزب والموالين له يستخدمون لغة عدائية وحادة من شأنها أن تتسبب في حدوث انزعاج في قاعدة الحزب الشعبية، فيحصل الجميع من صحف وسياسيين ومثقفين على نصيبه من خطاباتهم العدائية، وإن الحدة التي يتصرف بها الحزب الحاكم في التعامل مع من لا يفكرون مثله، وحتى أولئك الذي يفكرون مثله لكن لم يمنحوه أصواتهم في الانتخابات، يعمّق جراح الانقسام والصراع.

المشهد السياسي في تركيا يعرف حاليًا تأسيس توازن جديد، تتغير المناصب، حيث يمتلك الأشخاص الجدد الذين سيتولون هذه المناصب فرصة للتخلص من تعب السنين، لذا يجب على كل صاحب مسؤولية أن يفتح صفحة جديدة، وأن يضع حدًّا لسير الأحداث السيئة في تركيا، رئيس جمهورية جديد، رئيس وزراء جديد، حكومة جديدة، كوادر حزبية

جديدة... يستطيع الجميع أن يبدؤوا مرحلة جديدة في ظل "إحساس من الجدية يليق لمنصبه"، أو بالأحرى ينبغي للجميع بدء هذه المرحلة، ذلك أن الصراعات أنهكت تركيا التي ضحت بحل مشاكلها الرئيسة في سبيل القضايا المصطنعة، هذا فضلًا عن فقدها لاعتبارها الدولي للأسف، ويشترط لتحقيق هذا أن تُصالح الدولة الشعب بكل أطيافه وتسير نحو الأفق ذاته من خلال قاسم ديمقراطي يسع الجميع، والتفكير فيما هو عكس ذلك يعني أن نرضى بأن تتضرر تركيا على مرأى ومسمع من الجميع.

أعلم أن السياسة في تركيا مبنيّة أساسًا على التوترات، وإن بادرتم بالقول: "علينا أن نفتح صفحة جديدة"، سيخرج عليكم بعض المتحذلقين ليوجهوا إليكم سؤالًا من قبيل: "هل خفتم؟" بأكثر نغمات الصوت تهورًا لديهم ، فهؤلاء هم عديمو الأفق الذين يجدون المدد والعون في التوتر السائد، وعليه، وجب أن نقول إن فتح صفحة جديدة لا ينبع من خوف أو ما شابه، بل ينبع من حبّ وطننا تركيا.

بقي أن نقول إن هناك من لم يخف وينحني أمام محاولات التخويف والتهديد والوعيد، ولا يجب أن ننسى أن هناك سعيا في كل الحقب في سبيل "استئصال شأفة" البعض في هذا البلد، إلا أنه ينبغي لنا أن نتذكر أن الدولة لا يمكنها أبدًا القضاء على أي حقيقة اجتماعية.

إن المشهد الحالي في تركيا واضح للعيان، فكل من لم يمنح صوته لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات يشعر بالقلق والانزعاج من وتيرة الأحداث، ويجب أن يُزال التوتر الاجتماعي بسهولة، كما يلزم عدم تكرار الأحداث المؤلمة التي عشناها مرات عديدة في الماضي.

Oberkanal.com

لا شك في أن الجميع يعلم أن المنطق السليم سائد بين قاعدة حزب العدالة والتنمية، غير أن الجميع يعرف كذلك أن الساحة يزداد فيها المتملقون أو الملكيون أكثر من الملوك، وإن اللغة التحريضية التي تستخدمها هذه الفئة لا تضر حزب العدالة والتنمية، بل تضر وحدة تركيا واستقرارها، وإن هذا الأسلوب المحرض والمدمر يغفَل عنه البعض اليوم بسبب نزوة محددة، لكن لا شك في أن السلام المجتمعي سيدفع فاتورته غالية جدًّا.

يجب على تركيا أن تنقذ نفسها في أسرع وقت ممكن من هذا الاستقطاب الذي لا يمكن بأي حال مواصلته في المستقبل، وينبغي لكل مسؤول، في الوقت الذي تؤسس فيه الموازنات من جديد، أن يتذكر الوحدة الاجتماعية والحقوق والحريات الأساسية، وإلا فإن تركيا ستفقد الفرص التاريخية في الداخل والخارج، لتجد نفسها تلعب في دوري الهواة.. حفظنا الله...

هذا التمييز سيضركم

عمدت إدارة حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى تطبيق إجراءات تمييزية إزاء العديد من الصحف والقنوات التلفزيونية في مؤتمر الحزب الأخير، ولم تسمح لبعض الصحفيين بدخول قاعة المؤتمر، وكانت الحكومات العسكرية، لا سيما حكومة انقلاب ٢٨ فبراير / شباط ١٩٩٧م، تتبع هذه الطريقة نفسها في التعامل مع وسائل الإعلام، فهل أصبح لجوء الحزب الحاكم اليوم لهذه الطريقة شيئًا مناسبًا وعاديًا؟ وماذا يسمي من يرددون

عبـارة "تركيا الجديـدة"، ليل نهار، هذا الإجراء؟ فهـذه هي "تركيا القديمة جدًّا" بعينها!

عندمـا كنا نشـهد مثل هذه الإجراءات التعسـفية فـي الماضي، كانت الأصـوات المعارضـة تتعالـى مـن كل فئة مـن فئات المجتمـع، لا سـيما الطبقة المحافظة، وكان العسـكر يردون على هذه الانتقادات بقولهم: "إن هـذه الإجـراءات تطبَّق فـي العديد مـن دول العالم"، نعـم، هذا صحيح، فإجـراء التمييز بين الصحفيين يطبَّق في عدد من الدول الديمقراطية، لكن أحدًا لا يمكن أن يصادف تطبيقًا غير منطقي كالذي يطبَّق في تركيا اليوم.

إن الغرض من تطبيق عملية التمييز هو ضمان مشاركة المراسلين من أصحـاب الخبـرة في الاجتماعات التي تتطلب خبـرة خاصة في مواضيـع النقاش، فعلى سـبيل المثال يسمح فقط بمشاركة الإعلاميين ذوي الخبرة فـي المجال العسـكري فـي المؤتمـرات والاجتماعـات ذات الصلة بهذا المجـال حتى يسـتطيعوا تغطية المؤتمر بشـكل كامـل والاهتمام بجميـع التفاصيل الكبيرة والصغيرة، ولهذا السـبب تجدون مراسـلين متخصصين في المجال العسـكري والدفاعي في الصحف والقنوات التليفزيونية، ولا يمكـن تطبيق إجـراء التمييـز على المجموعـات الإعلاميـة جملة واحدة بسـبب معتقداتها أو أيديولوجياتها أو مواقفها السياسـية، وإذا حدث شيء كهذا، فلا يمكن أن نطلق وصف الديمقراطية على إدارة هذا البلد...

هل تعلمون ما هو أكثر الجوانب غرابة وإيلاما في هذا الأمر بالنسـبة لتركيـا؟ هو سـكوت بعض زملائنا من الإعلاميين علـى هذه الواقعة على الرغم من تعرضهم للتمييز قبل ذلك، انظروا إلى ما كتبه وقاله في الماضي

أولئك الذين يُحدثون جلبة اليوم بسؤالهم "لماذا دُعي فلان للمشاركة في ذلك البرنامج في القصر الجمهوري؟"، وحينها ستفهمون كيف أن هذه الوضعية أليمة للغاية.

كان بعض الإعلاميين من زملائنا يصولون ويجولون بأصواتهم العالية وأقلامهم القوية في الصحف والقنوات التليفزيونية في وقت من الأوقات، لكنهم اليوم يصمتون وكأنهم ابتلعوا ألسنتهم في مواجهة لجوء الحكومة الحالية إلى الإجراءات غير الديمقراطية ذاتها التي كانت تطبَّق في الماضي، وهو ما يوضح لنا عيانًا بيانًا المعنى الحقيقي لمصطلح "تركيا الجديدة" التي يتحدثون عنها، ألا يستطيع أحدكم أن يكتب جملة مفيدة واحدة فيما يتعلق بحرية الإعلام! بالله عليكم، هل أُسِرتم إلى هذا الحد!

ثمة جانب مضحك آخر لهذه القضية: إن البرنامج التليفزيوني الذي قلتَ أنك طبقت عليه التمييز، يُبث في الواقع مباشرة في العديد من القنوات، فما هو الذي تحظره إذًا؟ فلا يمكن فرض حظر مضحك كهذا على برامج تبث مباشرة في أي دولة في العالم، فهذا هو خسوف العقل بالضبط، آمل ألا يكملوا السير في طريق المحظورات هذا.

لقد ثبت بالتجربة أن الظلم الذي يمارسه البعض تحت مسمى التمييز يضر بصاحب الحظر، وليس بالمؤسسة الإعلامية، وإذا كان ثمة عار، فلا يلحق بالمظلومين، بل بالظالمين المتكبرين، ويعرف جيدًا أصحاب المواقف المشرفة فيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية في تركيا، وكذلك أولئك الذين ينظرون للوضع من خارج تركيا ويؤمنون بذلك، يعرفون أن ما يحدث هو تناقض فاضح وأن هناك جريمة تمييز ترتكَب،

ويـا له من شـيء محزن أن يقـع من عارضـوا عمليات التمييز في الماضي واعتبروها إجراء معاديا للديمقراطية، في الخطأ نفسه وباستعمال الحجج ذاتها، فهل هناك من يدافـع عن عكس هذه الوضعية؟

obeikandl.com

"إن الذين يهاجمون رؤساء المحكمة العليا والمحكمة الدستورية وهيئة أركان الجيش يرتكبون خطأً تاريخيًا، لأننا جميعًا نحتاج إلى القانون، ولا سيما أولئك الذين يُزاولون العمل السياسي، وهل يذكر التاريخ مثالًا واحدًا على دولة سعدت وتقدمت بالظلم والجور؟".

التباهي والانشغال بالكثرة: ظلم الأغلبية[1]

هل القويّ مُحقّ؟ أم المُحقّ قويّ؟ .. هذا نقاش قديم، ولقد بحث العالم الإسلامي، الذي عاش الظلم على مدار سنوات طويلة، عن إجابة لهذا السؤال، وفرض القرآن الكريم والسنة النبوية والتجارب التاريخية حكمًا قاطعًا على المسلمين، ألا وهو: "الأصل هو الحقّ، وليس القوة"، وإذا أصبحتم أقوياء تجدون أن الإسلام يحذركم من أن تظلموا ويدعوكم إلى العدل، وقد أدركت البلدان التي نعتبرها تحكم بأنظمة ديمقراطية هذه الحقيقة عن طريق التجارب المريرة، ومن ثم استحدثت القواعد والمؤسسات التي تراقب السلطة وتحقق التوازن داخل الدولة.

إن الأعداد (الكثرة) تخدع الإنسان في معظم الأحيان، وتجعله مدللًا ووقحًا وطاغية، ذلك أن الأصل هو تذكّر واستحضار الحق واستخدام القوة في إطار العدل، والقرآن الكريم يحذر مرات عديدة أولئك الذين أفقدتهم الأرقام صوابهم وحصروا الحق والعدل في دعم الأغلبية، ونجد سورة التكاثر تنبهنا إلى عاقبة الاستسلام والخضوع لجاذبية وقوة الكمّ

(١) جريدة "زمان" التركية، ١٠ سبتمبر ٢٠١٤م.

obeikandl.com

والعـدد، وعلى سـبيل المثال يفسـر أحد مؤلفات رئاسـة الشـؤون الدينية التركيـة هذه السـورة على النحو التالـي: "إن كلمة التكاثر الواردة في الآية الأولى من السـورة تعني الدخول في منافسـة من أجل تكثير الأشـياء التي يتباهى ويلهو بها الإنسـان، بحسـب ظروف كل عصـر، مثل المال والولد والمساعدين والخدم والحشم وغير ذلك، بشكل دائم وبحرص كبير، دون السعي لتحقيق هدف سام أو تحديد غاية لذلك، وبذل الغالي والنفيس في سـبيل تحقيق أكبر قدر من الكسـب دون التفكير في أي مسـؤولية معنوية أو أخلاقية".

ويقـول الله ﷻ فـي أول آيتين من سـورة التكاثـر: ﴿**أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ۝ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ**﴾ (سُـورَةُ التَّكَاثُرِ: ١٠٢/١-٢)، وتشير الآيات إلى أناسٍ يعدون حتى أقاربهم الذين في القبور من أجل إظهار أنفسـهم أقوياء ومحقين في سباقهم على "التكاثر".

كمـا تطرقت الآيـات للحديث عن العرب فـي الجاهلية؛ حيث تقول إنهـم كانوا يعـدّون أجدادهم وأولادهـم وأموالهـم وممتلكاتهم من أجل الفخـر والتباهي، وتضيف معنـى عميقًا على المعنى الأساسـي: الافتخار بكثرة الأنصار.

لقـد انفلت العالـم وصار من الصعب السـيطرة عليه، وللأسـف دُمر توازن المسلمين المبني على أسس الإيمان والإسلام والإحسان، لا سيما وأن التيارات التي يطلق عليها مصطلح "الإسـلام السياسـي" أضفت على مصطلح "الإرادة الشعبية المنعكسة من صناديق الانتخابات" دلالة إيمانية، وبطبيعـة الحال هناك مكانـة معقولة وتوضيح مقبول لدعم الجماهير، غير أن حصر الحق والعدل في الأعداد يمكن أن يكون وسيلة لانحراف ظالم،

والتاريخ مليء بكثير من الأمثلة على ذلك، هذا فضلًا عن أن ربط كل شيء بالدعم الشعبي يتضمن في داخله طرحًا مليئًا بالتناقضات، فعلى سبيل المثال، إذا اختزلتم المعيار الأساسي في الأصوات المكتسبَة، كيف يمكنكم أن تنجوا بأنفسكم من هذا النوع من الأسئلة؟: "كنتم قد حصلتم على أصوات قليلة للغاية في الماضي، فإذا كان معياركم هو كمية الأصوات المكتسبَة في الانتخابات، فهل كنتم "الباطل" بالأمس وأصبحتم "الحق" اليوم؟ وإذا تغيرت الموازين غدًا، فهل سترجعون إلى مقام "الباطل" مرة ثانية؟"، والسؤال الأصعب: "هناك الكثير من الزعماء والتنظيمات السياسية التي فازت في الانتخابات، فهل يمكن أن نعتبر أن حصولهم على نسبة عالية من أصوات الناخبين دليلا على أن السياسات التي ينتهجونها مبنية على الحق والعدل؟"

الموضوع الأصلي هو أن الأحزاب والجماعات والجمعيات ترغب في الانتشار، ويجب على الجميع في هذا الإطار ألا يصبحوا ضحايا لخمر القوة وسطوتها، ويناصروا الحق والعدل ويتجنبوا الانفصال عنهما والانحناء أمام الظلم الفاسد للأغلبية، لا سيما إذا كان لديكم تحدٍ مثل "تنشئة جيل جديد"، فعليكم أن تشغلوا أنفسكم بشكل أكبر بمسألة الكيف أو النوعية، ولا تنسوا: لم يوجد ما يسمى جماعة المنافقين في أول ١٥ عاما من ظهور الإسلام، ولم يكن ثمة مصطلح كهذا، وعندما تحول الإسلام عقب النصر في غزوة بدر إلى مركز قوة اجتماعية، بدأ المنافقون، ممن يظهرون ما لا يبطنون ويجعلون الكذب شغلهم الشاغل، في التظاهر وكأنهم مسلمون، وشهدت تلك الحقبة تسلل البعض ممن يبحثون عن مصلحة أو يحملون خوفًا بداخلهم إلى صفوف المسلمين، وقد كشف

القرآن الكريم والنبي ﷺ عن هؤلاء الأشخاص المفسدين مثيري الفتن، ويلفت ربنا ﷻ انتباهنا إلى فساد أصحاب المنافع والخوافين حتى في أنقى حقب التاريخ، هذا ما يعني أن فتنة المجاهدين المزيفين ستستمر إلى يوم القيامة، وأن هذه الفئة ستكون قبلتها دائما متجهة إلى من بيده القوة، ولأن المنافق يقف إلى جانب القوي دومًا، فهو مجبر على أن يحجز لنفسه مكانًا في صفوف الظالمين.

إن السعي للتقدم والازدهار والتعاظم بصورة مفاجئة ودون الاتعاظ من الأخطاء التاريخية، واعتمادا على أجيال تلقت تعليمًا ناقصًا، واهتمت بالقشور وأهملت اللب؛ لن يصل بمن يقومون بهذا العمل إلى مرادهم أو تحقيق أهدافهم، كما لن يصل من عقدوا آمالهم على عباراتكم الذهبية إلى مآربهم، أما إذا كنتم تريدون تنشئة أجيال تكرّس حياتها لخدمة أمتها وتضحي بكل ما تملك في سبيل رفعة مجتمعها، فعليكم أولًا أن ترسوا أسس الحق والعدل، ذلك أنه لا يوجد جيل خيّر أخرجه الظالمون، ولا يمكن أن يكون!

لا بدّ من القانون

يتعرض الأبرياء للظلم منذ أشهر في تركيا، فيُعزَل جزء من موظفي الدولة من مناصبهم، وأما الجزء الآخر فينفى إلى أماكن بعيدة عن مقار إقامتهم، يتعرض رجال الأعمال لعمليات التصنيف حسب الانتماء بشكل فظّ، ويفد إلى شركاتهم موظفو الضرائب، ينشرون أكثر الأخبار والشائعات سفالةً من أجل هدم بنك من البنوك "بنك آسيا (*Bank Asya*)"وإشهار إفلاسه، ويعمدون إلى إغلاق المؤسسات التعليمية استنادًا إلى أسباب

وحجج واهية، ويتعرض واحد من أفضل العلماء الذين أنجبتهم تركيا لأقذر الشتائم وأقذعها على الإطلاق، .. لم تشهد تركيا مناخًا كهذا منذ أن ظهرت على مسرح التاريخ.

لقد انتُهك القانون ولا يزال يُنتهك في تركيا، وهناك رغبة في إدانة بعض الأشخاص الأبرياء من خلال إجراءات تعسفية جائرة، وبطبيعة الحال، فإن الإجراءات المطلوب تنفيذها هي من النوع المخالف للقانون ومن قبيل الجرائم الثقيلة، وعندما تعود المياه إلى مجاريها الطبيعية في تركيا، سيحاسب القانونُ كل من سولت له نفسه تنفيذ إجراءات مخالفة للقانون لإرضاء السلطة الحاكمة، ولا مفر من هذه المحاسبة على أية حال، وربما يلجأ من أصدروا الأوامر والتعليمات الشفهية إلى القضاء والإدارة في سبيل تنفيذ إجراءات تنتهك القانون مستقبلًا إلى الحيل والخداع من أجل الدفاع عن أنفسهم، لكن من نفذوا هذه التعليمات لن يجدوا مكانًا يهربون إليه، ذلك أن من أصدروا التعليمات الشفوية سيتركون شركاءهم في الجريمة بمفردهم يواجهون المجهول.

نشهد تنظيم حملات سحق لمن رفضوا تنفيذ المطالب غير القانونية، وكان رئيس المحكمة العليا "علي ألكان" قد أفاد، خلال مراسم افتتاح السنة القضائية، بأن القضاء يتعرض لضغوط، ليترك لنا وثيقة تاريخية، وإذا دققنا يومًا ما مسألة انتهاك السياسة لاستقلال القضاء وحياده، سيكون ذلك الخطاب التاريخي الذي ألقاه ألكان حجّةً مهمة.

تحدث رئيس المحكمة الدستورية "هاشم كِيلِيتش (*Haşim Kılıç*)" بشكل واضح وصريح جدًّا في كلمته التي ألقاها خلال مراسم افتتاح السنة القضائية أيضًا، وأوضح بلهجة صريحة أن هناك حملة لتشويه

بعض الأشخاص من خلال بلاغات، وأن هؤلاء الأشخاص يصنفون بحسب انتماءاتهم دون وثيقة أو دليل ملموس، وأنه لم يعر اهتمامًا لتقارير التصنيف بحسب الانتماءات التي جاءته، بل لم ينظر إليها أصلا؛ لأن عملية التصنيف بحسب الانتماءات جريمة دستورية يعاقب عليها القانون، وهذا ما لا يليق برئيس المحكمة الدستورية! ولا شك أن هجوم الموالين للحزب الحاكم بكل ما أوتوا من قوة على رئيس المحكمة الدستورية لهو دليل أليم على المرحلة التي وصلنا إليها، وهو انعكاس للطغيان والضلال.

وكان بعض الصحفيين قد وجهوا أسئلتهم إلى رئيس هيئة أركان الجيش الجنرال "نجدت أوزَل (*Özel*)"، فأجابهم، وأظهر الموقف القانوني نفسه الذي أظهره رئيس المحكمة الدستورية، ليعطي درسًا في الديمقراطية لبعض "المدنيين"، وهل يمكن أن يكون هناك شيء طبيعي أكثر من طلب شخص يحمل صفة رئيس هيئة أركان الجيش أدلة ملموسة لتبرير صحة الادعاءات؟ وكان "رجب طيب أَرْدُوغَانْ" و"عبد الله كُولْ" وسائر أعضاء حزب العدالة والتنمية يعارضون فيما مضى الادعاءات المفتقدة إلى الأدلة، وتذكروا -إن تكرمتم- ما قاله مسؤولو الحزب بشأن الجنود الذين أقيلوا بقرارات مجلس الشورى العسكري الأعلى، وقد عبر رئيس هيئة أركان الجيش اليوم عن الفكرة نفسها، انظروا إلى هذه المفارقة: ففي الوقت الذي كان العسكر يصنفون الناس حسب انتماءاتهم والسياسيون يقاومونهم بالأمس، تطالب الكوادر السياسية نفسها اليوم بتنفيذ إجراءات منافية للقانون من خلال تصنيف الناس حسب انتماءاتهم دون أدلة أو براهين، فيما نرى العسكر يشددون على ضرورة اتباع القواعد القانونية العالمية.

إن الذين يهاجمون رؤساء المحكمة العليا والمحكمة الدستورية وهيئة أركان الجيش يرتكبون خطأ تاريخيًّا، لأننا جميعًا نحتاج إلى القانون، ولا سيما أولئك الذين يزاولون العمل السياسي، وهل يذكر التاريخ مثالًا واحدًا على دولة سعدت وتقدمت بالظلم والجور؟ ويجب أن تعود تركيا إلى أبسط مبادئ القانون العالمي وتقلع عن "مطاردة الساحرات" التي عفا عليها الزمن، في ظل المرحلة الجديدة التي تشهدها بعد انتخاب رئيس جديد ورئيس وزراء جديد وحكومة جديدة.

بانوراما

تعتبر شخصية السياسي "برهان أوز فاتوره (*Özfatura*)" شخصية ذات خبرة كبيرة محبة للحق، وديمقراطية ومحافظة، وكان قد أفصح عن تحذيرات مهمة جدًّا جديرة بأن يسجلها التاريخ، قائلا إن الظلم الذي تعيشه تركيا حاليًا يفوق كثيرًا ما عاشته إبان انقلابي ١٩٨٠م و١٩٩٧م، ولأن أوز فاتوره يتمتع بعلاقات حميمة وقوية بجميع الفئات السياسية والمجتمعية تقريبًا، لقيت تصريحاته أصداء بين قاعدة حزب العدالة والتنمية، وصارت الأغلبية العظمى داخل الحزب تشتكي من الظلم الواقع، ولا شك في أنه من المفيد أن يأخذ من جاروا على الجميع وظلموهم بشكل أو بآخر التحذيرات الموجَّهة إليهم على محمل الجد، فالضمير الجمعي يغلي داخليًّا حتى وإن لم تلاحظ قمة الحزب هذا الغليان إلى الآن.

وكان السيد "بُولَنْت أَرِينْتش" قد صرح بقوله: "انتسبت إلى هذه الحركة منذ ٣٠ عامًا، ولم أسمع من أفواه أتباعها أية كلمة ذات صلة بالفساد حتى حلول يوم ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣م..." ،

وفي الحقيقة، إن هذا الحُكم هو دليل براءة "حركة الخدمة"، وليس دليلًا على إدانتها، ذلك أن الناس لم يكونوا يعرفون السرقة أو الفساد حتى يتحدثوا، ولقد دُهش الجميع عندما كُشف النقاب عن مجموعة من الوثائق صبيحة يوم ١٧ ديسمبر، وفي الواقع، كان هناك من يعرفون كيف تورَّطوا في ممارسات الفساد والرشوة قبل الكشف عنها، وعلى سبيل المثال، كانت صحيفتا "يَنِي شَفَقْ" و"أَكْشَامْ" قد تحدثتا عن رجل الأعمال الإيراني "رضا ضراب" وشحنات الذهب قبل أشهر من الكشف عن فضيحة الفساد، حتى أنهما نشرتا أخبارًا رئيسية على صدر صفحاتهما تتناول هذه القضية.

ومثال آخر، أعد جهاز المخابرات الوطني تقريرًا قبل ثمانية أشهر، وحذر رئيس الوزراء أَرْدُوغَانْ، وأفاد بأن "ضراب" يدير أعمالًا منافية للقانون مع بعض الوزراء، وأن هذه الأعمال ربما تضر به شخصيًّا، فماذا نفعل؟ فكما قال السيد "أَرِينْتش" "كنا سُذّجًا جدًّا وخُدعنا..." وكان هناك بعض المطلعين على أمور السرقة والفساد والرشوة، فيا ليت السيد "أَرِينْتش" كان قد استمع إليهم.

obeikandl.com

"وفي الوقت الذي وَجّه فيه مسؤولو الحزب الحاكم في تركيا اتهاماتٍ للأبرياء من أبناء حركة الخدمة بالانتماء لما يسمى "الكيان الموازي"، نجدهم قد ابتلعوا ألسنتهم وصاروا خُرسًا أمام المزاعم التي اعترفت بصحتها أمريكا وألمانيا بشأن تنصتهما على تركيا، فلماذا إذن؟ وقد كانت تركيا قد تحدَّت هاتين الدولتين وغيرهما في الماضي، فلماذا تصمت الآن أمام هذه الفضيحة الكبيرة؟".

ممَّ تخاف تركيا؟[1]

لقد وجدت تركيا نفسها داخل طريق مسدود لا تستطيع الخروج منه، والعالم من حولنا يغلي حنقًا وغضبًا كلما عرض تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابي مقاطعَ مصورة تظهر وحشيته وعناصره يعدمون الرهائن بقطع رؤوسهم.

اجتمع الكل اليوم لمناقشة مسألة القضاء على خطر تنظيم داعش الذي لم يكن معروفًا لدى كثيرين حتى وقت قصير، وهناك شعور بالقلق إزاء دور تركيا في ظهور هذا التنظيم وتطوره وانتشاره، وبدأ العالم يطور إستراتيجية تحت عنوان: "مكافحة تنظيم داعش"، وتنص هذه الإستراتيجية على اتخاذ حزمة من التدابير لإضعاف التنظيم، منها تجفيف منابع تمويله ماديًّا، وتقييد إمكانيات السلاح لديه، والحيلولة دون ضمّه لمزيد من المقاتلين إلى صفوفه وغير ذلك، هذا فضلًا عن دعم الدول

(١) جريدة "زمان" التركية، ١٦ سبتمبر ٢٠١٤م.

obeikandl.com

والتنظيمات التي تحارب ضد داعش، وسيتمّ بموجب هذه الإستراتيجية تقديم أسلحة بطريقة غير مباشرة إلى إيران وجنود "مسعود بارزاني" والتنظيمات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني.

لقد وقَعت تركيا في موقف حرج للغاية لكونها موجودة في خضم المعمعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط حاليًا، فهي من ناحية تتهَم بتقديم الدعم لداعش وغيره من التنظيمات الإرهابية، ومن ناحية أخرى توجَّه إليها أصابع الاتهام بعدم الانضمام لحلفٍ يضم عددًا كبيرًا من الدول الإسلامية التي ستلعب دورًا فعالًا في حرب الحلف ضد داعش، وكان السفير الأمريكي السابق في "أنقرة" "فرانسيس ريتشاردوني"، الذي انتهت مهمته في تركيا قبل أشهر قليلة، قد وجّه اتهامات ثقيلة لتركيا؛ إذ يرى أن الحكومة التركية، على الرغم من كل التحذيرات التي تلقتها من واشنطن، قد دعمت تنظيم جبهة النصرة الذي يعتبر امتدادًا لتنظيم القاعدة في سوريا، وهذا اتهام خطير، وقالت صحيفة "وول ستريت جورنال"الأمريكية في مقالها الافتتاحي: "لم تعد تركيا حليفة للولايات المتحدة"، وهو دليل على الغضب الذي أصاب الجميع إزاء امتناع تركيا عن الانضمام للحلف الذي سيكافح داعش، أما صحيفة "نيويورك تايمز"الأمريكية فقد طرحت ادعاءً أكثر خطورة من ذلك؛ إذ ألمحت إلى أن تركيا شريكة في مبيعات النفط التي يقوم بها داعش، ولهذا فإنها لا توقف تدفق النفط إليها على الرغم من الضغوط الممارسة عليها، ونفهم من ذلك أن تركيا توجَّه إليها من ناحيةٍ اتهاماتٌ بأنها سبب في تقوية شوكة التنظيمات الراديكالية في المنطقة، ومن ناحية أخرى تتهَم بالتواني

عن تقديم المساعدة لمكافحة هذه التنظيمات، وهل هذه الاتهامات تأتي من جانب واشنطن فقط؟ لا.

كُشف النقاب قبيل قمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) الأخيرة في ويلز، وهو أمر له مغزى، أن جهاز الاستخبارات الألماني تنصت على جميع المسؤولين في تركيا، واطلع على أشد أسرار الدولة، المتعلقة بالأمن، سريةً، وعندما نشرت الصحف الألمانية هذه الحقيقة، انتظر كثيرون أن يزأر المسؤولون الأتراك إزاء هذه الفضيحة، غير أنه أصابتنا خيبة أمل كبيرة، ذلك أن أنقرة لم تُبدِ رد فعل غاضب إزاء فضيحة التنصت التي اعترفت بها السلطات الرسمية الألمانية، ومن الواضح أنها لم تقدر على إظهار رد الفعل الغاضب هذا، وأفضى هذا الصمت إلى طرح سؤال مفاده: "مما تخاف تركيا حتى تفضل أن تصمت صمتًا عميقًا أمام هذه الواقعة؟".

وفي الوقت الذي كان يستعد فيه الجميع لنسيان الصدمة القادمة من ألمانيا، ظهرت ادعاءات جديدة تشير إلى أن بريطانيا والولايات المتحدة تنصتتا على تركيا، ووجَّهت أسئلة إلى المسؤولين الأمريكيين حول الواقعة، ولم يختلف ردهم عن ذلك الرد الذي قدمه نظراؤهم الألمان، ومرة ثانية انتظر الجميع سماع تصريحات شجاعة من المسؤولين الأتراك، وكان مَن انتظر هذه التصريحات محقًّا فيما يفكر به، ولم لا، وقد كان المسؤولون في الحكومة التركية عودونا على إطلاق التصريحات شديدة اللهجة لإلهاب حماس الجماهير وزيادة أصوات الحزب الحاكم في الانتخابات، **وفي الوقت الذي وَجّه فيه مسؤولو الحزب الحاكم في تركيا اتهاماتٍ للأبرياء من أبناء حركة الخدمة بالانتماء لما يسمى "الكيان**

الموازي"، نجدهم قد ابتلعوا ألسنتهم وصاروا خُرسًا أمام المزاعم التي اعترفت بصحتها أمريكا وألمانيا بشأن تنصتهما على تركيا، فلماذا إذن؟ وقد كانت تركيا قد تحدَّت هاتين الدولتين وغيرهما في الماضي، فلماذا تصمت الآن أمام هذه الفضيحة الكبيرة؟

ويوضح مشهدُ قلة الحيلة والوقوع في زاوية ضيقة، الذي اتضح بشكل جليّ اليوم وأيقظ مشاعر الغضب لدى الجميع، سببًا واحدًا فقط كدليل على مسألة لماذا تضطرّ تركيا إلى الصمت أمام هذه الفضائح، ويقال إن هناك ما يجعل المسؤولين الأتراك بكمًا لا ينطقون، ولكنه يعتبر سرًّا في الوقت الراهن، لكن المشهد مفتوح على المستوى السياسي: بادرت تركيا إلى تنفيذ بعض الإجراءات من أجل "إسقاط نظام بشار الأسد" بغض النظر عن كيفية تحقيق هذا الهدف، إلا أنها لم تضع في حساباتها النتيجة المحتملة لهذه الإجراءات الخطيرة، واستطاع تنظيم داعش توفير الأموال والسلاح والمقاتلين من تركيا، ثم عاد ليكبّل يدي تركيا، وعمد إلى اختطاف ٤٩ دبلوماسيًّا من القنصلية التركية في الموصل، وما حدث كان نتيجةً لا مبالاة، أو حتى قل نتيجة إهمال، ولهذا السبب فإن دولة كبيرة كتركيا تقف مكتوفة الأيدي أمام داعش الذي يحتجز الرهائن الأتراك، بمن فيهم القنصل العام، منذ ٩٥ يومًا، بيد أن جهاز الاستخبارات التركي كان يثق في هذا التنظيم في وقت من الأوقات لدرجة أنه كان يخطط بشكل سري ويقول: "نقول لهم أطلقوا صاروخًا أو صاروخين في تلك المنطقة أي المكان الذي يضم "ضريح الشاه سليمان" في سوريا لتبرير التدخل العسكري..."، في البداية كان المسؤولون الأتراك يقولون "إن رعايانا في الموصل لم يختطفوا كرهائن، بل هم محتجَزون فقط"،

وبعد مرور زمن طويل، بدأت أنقرة تطلب العفو والرحمة من ذلك التنظيم قائلة لقادته "هل يصح أن يفعل المسلم هذا في أخيه المسلم؟". يا للأسف والخسارة!

لقد أخطأت تركيا خطأً كبيرًا في بادئ الأمر، وكان ينبغي لها أن تراعي السياسة والقانون الدولي من أجل سقوط نظام الطاغية بشار الأسد، وتجرِّب جميع الطرق الدبلوماسية، ولا تقحم نفسها في مغامرة كهذه، فنجد من ناحية النظام السوري المجرم قد وضع نفسه ضمن تحالف قوي، ومن ناحية أخرى جرّ تركيا إلى شباك المخططات المشبوهة، ولا يبدو أنه سيكون من السهل أن يدرك من يديرون تركيا خطر الوضع الحالي، لأن البعض ممن نسوا مهامهم الأصلية، يبذلون أقصى جهودهم في سبيل تصفية أكفأ كوادر هذا البلد، وهم لا يفهمون أنهم بذلك يغرقون السفينة التي يقودونها بأنفسهم، وإن تصبح أسيرًا للغضب يُحكَمْ عليك ويلازمْك الخوف دومًا، إن المسألة بهذه البساطة والوضوح!

obeikandl.com

obeikandl.com

"لا يليق بشخصية تمثل مؤسسة الشؤون الدينية في تركيا أن تتحدث دون تفكير، ذلك أن السيد "جُورْمَزْ" رئيس الشؤون الدينية ليس مضطرًا لتبرئة ذمة فعل السرقة الذي عرّفه الدين، كما أنه ليس مجبرًا على اللجوء للتلاعب بالألفاظ من أجل توجيه الاتهامات الخفية لجماعة من الجماعات، وللأسف فإن الفعلين اللذين ارتكبهما يعتبران مصيبتين كبيرتين في حد ذاتهما".

أكبر إهانة لرئاسة الشؤون الدينية التركية[1]

أدلى رئيس الشؤون الدينية في تركيا "محمد جُورْمَزْ (*Görmez*)" ببعض التصريحات الغريبة منتصف الأسبوع الماضي[2]، وبطبيعة الحال تعرض "جُورْمَزْ" لردود فعل غاضبة وكثيفة جدًّا، وقد بدأ تصريحاته التي أثارت جدلًا واسعًا بقوله: "السرقة شيء سيئ لكن..."، فهو يحاول تبرير مسألة السرقة، التي حرمها الإسلام بالكلية، بإضافة كلمة "لكن"، فيجب أولًا أن نتوقف هنا ونقول من أعماق القلب: "أستغفر الله العظيم وأتوب إليه!".

وللأسف واصل السيد "جُورْمَزْ" كلامه بشكل أسوأ، قائلا: "إن سرقة معنويات الشعب أسوأ"، حسنًا، ماذا تعني سرقة معنويات الشعب؟ وما هي

(١) جريدة "زمان" التركية، ٩ سبتمبر ٢٠١٤م.

(٢) من تاريخ كتابة المقال.

المعايير التي تحدد هذه السرقة؟ ومن هم هؤلاء اللصوص؟ ومن الواضح أن السيد "جُورْمَزْ" فضّل أن يقوم بحملات سياسية أكثر من تعليقه الديني على هذه القضية، وهو بقوله "السرقة شيء سيئ ولكن..." يظهر أنه لم يلقِ بالًا للحكم الديني، ويتهم في تلك الأثناء حركة الخدمة دون أدلة أو براهين، رئيس الشؤون الدينية عليه أن يتقي الله ولا يتعدى على حقوق العباد بذنوب مثل الغيبة وسوء الظن والافتراء وغير ذلك، فهل تعديتَ على حقوق ملايين البشر حتى تكون مضطرًّا لطلب العفو والسماح من كل واحد منهم...

لا يليق بشخصية تمثل مؤسسة الشؤون الدينية في تركيا أن تتحدث دون تفكير، ذلك أن السيد "جُورْمَزْ" ليس مضطرًا لتبرئة ذمة فعل السرقة الذي عرّفه الدين، كما أنه ليس مجبرًا على اللجوء للتلاعب بالألفاظ من أجل توجيه الاتهامات الخفية لجماعة من الجماعات، وللأسف فإن الفعلين اللذين ارتكبهما يعتبران مصيبتين كبيرتين في حد ذاتهما، فإذا كانت ثمة سرقة معنوية فيجب تعريفها بأوصافها الملموسة، فكان يجب عليكم أن تقولوا على سبيل المثال "لا تجعلوا ذنوبًا مثل الفساد والرشوة والسرقة وغيرها (إشارة إلى تسجيل المكالمات لكبار المسؤولين في حزب أَرْدُوغَانْ) مرتبطة بكلمات ذات معانٍ عميقة مثل السلام عليكم وما شاء الله وإن شاء الله، فإن فعلتم ذلك تكونوا قد ارتكبتم سرقة معنوية"، هل هذا خطأ؟ فإذا كانت لديكم حساسية تسمى السرقة المعنوية، ألستم مجبرين على قول العبارات التالية: "ياأيها الذين انطلقتم حاملين الشعارات الدينية وأردتم قيادة الشعب، إن أكبر نوع من أنواع السرقة المعنوية هو فرض

الخراج على الشعب (موارد غير شرعية تحت أمر أَرْدُوغَانْ من مناقصات حكومية أو من تراخيص المشروعات مخالفة للقانون)، وتشكيل صندوق خاص من الموارد المالية وبناء الفيلات الفارهة وشراء المساكن الفاخرة من هذه الأموال، بل الأسوأ من ذلك استغلال هذه الإمكانيات وبناء إمبراطورية إعلامية تلجأ كل يوم للأكاذيب والافتراءات لتشويه سمعة قطاع عريض من أبناء الشعب".

لدي الكثير مما أريد أن أقوله، غير أن رئاسة الشؤون الدينية تضم كوادر من العاملين بها من أصحاب القيم والشيم النبيلة، ولا أرغب في تجريحهم حتى وإن كان ذلك عبر الطرق غير المباشرة، غير أنني مجبر لقول هذا القدر ليسجله التاريخ:

يا سيد "جُورْمَزْ"، لم تُسْتَغَلَّ رئاسة الشؤون الدينية كأداة لخدمة الحسابات السياسية الضيقة في أي وقت مضى بالقدر الذي استغلت فيه في عهدك الذي شهد ارتكاب أخطاء قاتلة حتى أصبحت رئاسة الشؤون الدينية مستعدة لتلقي الأوامر من الحزب الحاكم، وكأنها شعبة من شعبه، وذلك بدلًا عن أن تحتضن جميع أطياف الشعب وتقف إلى جانب الحقوق والحريات الأساسية، حتى أنك لم ترد بأي جواب شافٍ على الادعاءات التي تقول إن خطب الجمعة (المطبوعة من قبل رئاسة الشؤون الدينية لإلقائها على منابر مساجد تركيا كلها) يجري الإعداد لها بحسب رغبات الحزب الحاكم، **وللأسف فإن الثقة التي نشعر بها تجاه المؤسسة الدينية الأكبر في تركيا تقل يومًا بعد يوم، فأنت يا سيد "جُورْمَزْ" تضر بالوجه المشرف والمحترم لهذه المؤسسة بمواقفك التي تميل إلى**

تأييد طرف سياسي بعينه، فالاحترام لا يقاس بالمقعد الذي تجلس فيه في المراسم البروتوكولية، بل يقاس بتعظيم الشعائر الدينية والتمثيل الموقر لعزة الإسلام، فأي مبدأ إسلامي يتوافق مع تسليم العشرات من الشخصيات صاحبة القيمة ممن قضوا حياتهم في خدمة هذه المؤسسة الدينية بحب وإخلاص لعلمهم وجهودهم للرياح السياسية؟ وهل هناك مصيبة أكبر من تسليم مفتاح رئاسة الشؤون الدينية إلى أيدي السياسيين بالله عليكم؟!

obeikandl.com

"وفي الوقت الذي يمارس فيه "العمال الكردستاني" أعمالًا إرهابية لم تنطق الشخصيات التي تمثل الدولة في تركيا بكلمة واحدة للاعتراض على هذه الممارسات، حسنًا، فلنقل إنهم يتحملون ذلك في سبيل إنجاح مفاوضات السلام وحلّ القضية الكردية، لكن كيف يتخذون موقفًا حادًّا وإقصائيًّا لهذه الدرجة إزاء آخرين؟".

انتهاك حزب العمال الكردستاني لمفاوضات السلام مع أنقرة[1]

يصمت الجميع ويتغاضون عن كل شيء حتى لا يلحق أي ضرر بالمفاوضات التي تجريها السلطات المعنية في أنقرة مع قيادات حزب العمال الكردستاني لإحلال السلام في منطقة جنوب شرق الأناضول، غير أنه من ناحية أخرى فإن الدمار والخسائر تكبر يومًا بعد يوم، فقد أضرمت عناصر العمال الكردستاني النيران في ٢٣ مدرسة في تركيا الأسبوع الماضي[2]، ولم تكتف المنظمة الإرهابية بذلك، بل أسست محاكم يحاكم بها الناس، بحسب ما ورد في بيان صادر عن رئاسة هيئة أركان الجيش التركي.

وفي الوقت الذي تمارس فيه المنظمة أعمالًا إرهابية لم تنطق الشخصيات التي تمثل الدولة في تركيا بكلمة واحدة للاعتراض على هذه الممارسات، حسنًا، فلنقل إنهم يتحملون ذلك في سبيل إنجاح مفاوضات

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م.

(٢) من تاريخ كتابة المقال.

obeikandl.com

السلام وحل القضية الكردية، لكن كيف يتخذون موقفًا حادًّا وإقصائيًّا لهذه الدرجة إزاء آخرين؟

على سبيل المثال، حضر الرئيس "رجب طيب أَرْدُوغَانْ" اجتماعا لجمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك "توسياد (*TUSİAD*)" قبل أيام، وهناك أطلق التهديدات للجميع، لا سيما لحضور الاجتماع، وكرر مصطلح "الكيان الموازي"، وتحدث عن "الأناناس" وغير ذلك من الاتهامات الباطلة، ولم يتورّع عن استخدام ألفاظ "إجرامية" لمحاولة إغراق بنك آسيا، فماذا عن ممارسات منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية؟ تغاضى عنها تمامًا وكأنه لا يعرفها!.

إذا كنتم تستخدمون لغة حادة لمهاجمة الجميع في الوقت الذي تتغاضون عن العمليات الإرهابية، فهذا يعني أن هناك رسالة سيئة توجَّه إلى المجتمع، ويسأل الناس: "هل آذانكم صماء عن المطالبة بالحقوق في إطار الديمقراطية؟" ويراود أذهاننا سؤال أسوأ من ذلك: "لماذا تخافون من هؤلاء؟ هل لأنهم يحلمون السلاح؟".

استخلاص الدروس من واقعة الرهائن

الحمد لله أن أطلق سراح الرهائن الأتراك التسعة والأربعين الذين احتجزهم تنظيم داعش الإرهابي في الموصل لمدة تزيد عن مائة يوم، وكانت تركيا قد عاشت أيامًا عصيبة وتعالت الدعوات لإطلاق سراحهم، وكان الجميع يشعر بالقلق البالغ؛ إذ إن تنظيم داعش كان يقطع الرقاب وينشر مشاهد هذه الجرائم عبر مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، ولم تكن هذه المشاهد المصورة هي الشيء الوحيد المخيف،

فالتنظيم يرتكب الجرائم الشنيعة في كل مكان يمر به، وهو يعتبر نفسه بذلك "دولة إسلامية"، وكان واضحًا كم أن هؤلاء الأشخاص الذين أعلنوا الخلافة بينهم وبين أنفسهم يشوهون صورة الإسلام في العالم.

على أية حال، لا شكّ في أن عودة مواطنينا سالمين غانمين إلى أرض الوطن تطور مفرح أسعدنا جميعًا، ولن يغير فرحتنا بعودتهم أي شيء، فيكفينا أنهم عادوا سالمين إلى ذويهم، ولم يعد مهما ما قاله الرئيس أَرْدُوغَانْ من أنهم "أُنقذوا من خلال عملية"، أو تصريحات رئيس الوزراء داود أوغلو حول أنهم "أطلق سراحهم نتيجة اتصالات ومفاوضات"، وليس مهمًّا حتى أن نعرف مَن لعب الدور الأبرز في إطلاق سراح الرهائن، جهاز الاستخبارات التركي (*MİT*) أو جهاز الاستخبارات الأمريكي (*CIA*)، الأهم من ذلك هو الرهائن أنفسهم.

أضف إلى ذلك مستقبل تركيا! فما دام لدينا مثل شعبي يقول: "المصيبة أفضل من ألف نصيحة"، إذًا حان وقت الإصغاء إلى هذه الكلمات الحكيمة، وإذا لم نستخلص الدروس الواجب استخلاصها من واقعة احتجاز الرهائن، ربما نشهد أحداثًا أكثر سوءًا في المستقبل، وينبغي أن أقول إن شكوكًا قوية -للأسف- بدأت بالظهور حول ارتباط تركيا ببعض التنظيمات المسلحة، وقد وُجّهت اتهامات خطيرة إلى تركيا بشأن توفيرها الكوادر وحتى الأسلحة للعديد من التنظيمات المتطرفة، مثل النصرة والقاعدة وداعش، وذهب البعض إلى أبعد من ذلك وتحدث عن علاقات اقتصادية أسستها تركيا مع داعش بعد اتفاق الطرفين على بيع النفط، ولا ريب في أن جميع هذه الاتهامات خطيرة جدًّا، ربما يكون المسؤولون في أنقرة قد أعربوا عن رد فعلهم الحاد إزاء هذه الادعاءات

التي نشـرتها أشـهر الصحـف وأكثرها احترامًـا على مسـتوى العالم، غير أن هـذه الصحـف لا تزال مسـتمرة في نشـر ودعـم هذه الادعـاءات كما قدمـت السـلطات الرسـمية الأمريكية دعمًـا لبعضها، نذكر مثـلًا أن وزير الخارجيـة الأمريكي "جون كيري" أدلـى بتصريح يؤكد فيه صحة الادعاء المتعلق بعملية بيـع النفط، وتجنب المسـؤولون الأتراك ردود الفعل تجاه تصريحـات الوزيـر الأمريكي، بينما لـم يتجنبوا إظهـار رد فعل حاد تجاه الصحافة الأمريكية.

لا شـكّ في أن تأسـيس علاقـة مـع التنظيمـات الإرهابية المسـلحة، وانتظـار أي شـيء منهـم خطأ كبير، بغض النظر عن السـبب، ذلك أنه من المسـتحيل أن يتوقـع أحد متى سـتوجه هذه التنظيمات أسلحتها ضد مَن، هذا فضلًا عن أن هذه التنظيمات التي تلهث وراء الشرعية مستغلة ظروف المنطقة تخلّف وراءها الدمار والخراب على الدوام، وعلى سـبيل المثال فالاحتلال انتهى في أفغانستان، لكن المياه لم تعد بأي شكل من الأشكال إلى مجاريها كما كانت في السـابق، كما أنه لا يمكن التنبؤ بحجم الضرر الذي سيُلحقه المتعاطفون مـع داعش بتركيا والمنطقة برمتها في المستقبل.

يـا ليتنا نسـتخلص الدروس والعبـر من الوقائـع التـي تحدث حولنا، فحينها يمكن القول بأنه كان من حقنا الابتهاج أكثر بعودة الرهائن الأتراك إلى وطنهم سالمين...

obeikandl.com

"إن الإسلام لم يُبنَ على أساس نظام الرهبانية، ولم تكن الكيانات المؤسّسيّة شرطًا لكي يعيش المسلمون دينهم، وكان الإسلام مندمجًا مع الشعب في كل المراحل، أي إنكم حتى إن أغلقتم الجوامع واعتقلتم أئمتها فإن الإسلام سيواصل الحياة بين أفراد الشعب، وبناءً على هذه الحقيقة الاجتماعية طوّر النظام الروسي إستراتيجية جديدة تعتمد على تمثيل الإسلام بواسطة السلطات الرسمية وتوجيهه في إطار سياسات الحكومة".

خوف الشيوعيين "الموازي"[1]

هل تعرفون من هو أول من أطلق لفظ "الكيان الموازي" على الجماهير المسلمة؟ لم أكن أعرف صراحةً، وقد صادفت حاشية طويلة في كتاب اسمه "لعبة الشيطان (*Devil's Game*)" رأيته في يد أحد الأصدقاء الشجعان في الماضي.

يركز مؤلف الكتاب، الذي نشر للمرة الأولى عام ٢٠٠٥م، على مصطلح "الإسلام الموازي" الذي استخدمه النظام السوفيتي الشيوعي، ويرجِع الموضوع إلى بعض المصادر التي يحمل أحدها اسم "تهديد الإسلام لدولة السوفيت"، ويحمل الكتاب الذي كُتب عام ١٩٨٣م توقيع كل من ألكسندر بنيجسن وماري بروكسب، وعندما تتبعت أثر مصطلح "الإسلام الموازي" الذي صادفته في هذين الكتابين رأيت أن النظام الشيوعي ألصق مصطلح "الموازي" بالمسلمين، وذلك بخلاف

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٢ سبتمبر ٢٠١٤م.

obeikandl.com

"الإسلام الرسمي" الذي فرضه النظام بالقوة، حتى إن الكتاب يقول في مقال نشر بإحدى المجلات عام ١٩٧٨م إن روسيا الشيوعية يوجد بها "إسلام رسمي" و"إسلام مواز"، أي إننا أمام مصطلح صُنع في الاتحاد السوفيتي: "الإسلام الموازي"، وإذا سمحتم فلنلق نظرة على متى وكيف ولماذا اختُلق هذا المصطلح.

ينشر الشيوعيون بيانًا بتاريخ ٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٨م، أي عقب اندلاع الثورة البلشفية بقليل، ويعلن النظام الشيوعي، في بيان له حمل عنوان: "نداء إلى العمّال في روسيا والشرق"، أنه يعترف بهوية المسلمين، وأن معتقداتهم وتقاليدهم محفوظة ومضمونة لهم، وهذا موقف معاكس تمامًا لما تبناه النظام القيصري في روسيا، بيد أنه فُهم بعد ذلك أن حرية الاعتقاد ليست هي الهدف الأساسي للنظام الجديد، وأنه يرغب في القضاء على حالة الفوضى التي تلت الثورة، هذا فضلًا عن زيادة الضغوط التي مورست من قبل السلطة على الأديان اعتبارًا من عام ١٩٢٠م، حيث اعتبر النظام السوفيتي جميع أنواع الظلم مناسبًا بالنسبة "للشعوب" من أجل إبعاد الناس عن الدين، ولقد وصلت الضغوط على المسلمين في روسيا إلى أبعاد لا تحتمل في الفترة التي تلت عام ١٩٢٨م، فأُغلقت الجوامع، ومُنعت مدارس المسلمين من مزاولة أنشطتها التعليمية، وفُتحت التحقيقات بحق علماء الدين الإسلامي الذين اعتقل معظمهم، وسخرت الدولة جميع إمكاناتها من أجل اقتلاع الإسلام من جذوره، إلا أن عملية فهم أن الدين لا يمكن محوه بممارسة الضغط لم تستغرق وقتًا طويلًا، كان الناس لا يستطيعون الوصول إلى المصادر الدينية المكتوبة، وكانوا يسيرون في طريقهم نحو الجهل يومًا بعد يوم، غير أنهم لم ينسوا

هويتهم المتجسدة في رموز عاداتهم وتقاليدهم؛ إذ كانت بعض الأنشطة الحياتية مثل حفلات الأعراس وختان الأولاد ودفن الموتى تحيي الهوية الثقافية لهؤلاء المسلمين، وعليه، بادرت الإدارة الروسية إلى تأسيس دار إفتاء للشؤون الدينية في عامي ١٩٤١ و١٩٤٢م، وكان الهدف من إنشاء دور إفتاء دينية في طشقند وبخارى وبايناس وأوفا هو السماح لممارسة المفهوم الذي يضعه النظام السوفيتي للإسلام في إطار محدد، وعيّن النظام مفتين ومشايخ تيقن من أنهم لن يتكلموا ضده في يوم من الأيام.

ويبدو أن موسكو، التي لم تستطع أن تبعد الناس عن الدين تمامًا، كانت تبحث عن طريق للنجاة من خلال معادلة تتوافق مع روح الحرب الباردة، وكان ذلك النظام، الذي أغلق حتى الكنائس الأرثوذكسية في روسيا، يرى نفسه ناجحًا إلى حد ما في موضوع النصرانية، لكن الظروف تتغير عندما يكون الحديث عن الإسلام، والسبب معلوم؛ ألا وهو **أن الإسلام لم يُبنَ على أساس نظام الرهبانية، ولم تكن الكيانات المؤسسية شرطًا لكي يعيش المسلمون دينهم، وكان الإسلام مندمجًا مع الشعب في كل المراحل، أي إنكم حتى إن أغلقتم الجوامع واعتقلتم أئمتها فإن الإسلام سيواصل الحياة بين أفراد الشعب، وبناءً على هذه الحقيقة الاجتماعية طوّر النظام الروسي إستراتيجية جديدة تعتمد على تمثيل الإسلام بواسطة السلطات الرسمية وتوجيهه في إطار سياسات الحكومة.**

وعندما أسس الشيوعيون إستراتيجيتهم وفق "الإسلام الرسمي" واجهتهم مشكلة أخرى: كان جزء من المبادرات المدنية تلبي الاحتياج إلى الإسلام الذي كان شائعًا بين عامة الشعب، وإن كان اقتران أسماء هؤلاء الأشخاص، الذين لم تكن لديهم أي تطلعات من الشعب، بالطرق

الصوفيـة المختلفة وإلصاق بعض التهم بهم، تسـبب في تشـويه صورتهم بشـكل أو بآخر، فإن المجتمـع كان يسعى لتلبية احتياجاته المعنوية داخل التدفـق الطبيعـي للحيـاة، ولهـذا فإننا نرى اسـتخدام مصطلح "الإسـلام الموازي" في هذا الإطار، أي إن هذا المصطلح كان يطلق على المسلمين غير الممثلين من قبل الأشـخاص المعينين من جانب الدولة من الذين لا يتبنون خطابًا دينيًا يتوافق مـع سياسات الدولة.

لقـد مارسـت العقليـة الشـيوعية العتيقـة، التـي آمنت بأن "الإسـلام المـوازي" (غير الرسـمي) خطير وحاولت إقناع الجميـع بذلك، ضغوطًا على الإسلام وسائر الأديان الأخرى، والنتيجة؟

انهار هذا النظام القمعي من أساسـه بيـن ليلة وضحاها، وعندما انهار النظام الشـيوعي تمامًا أحيا الناس حياتهم الدينية التي كانوا يعيشونها سرًا في الماضي، ففتحت الكنائس وشيدت الجوامع، وشهد الجميع كيف أن "النظام اللاديني" كان خطأ كبيرًا، واليوم يسـتطيع الناس في روسيا اختيار المعتقـد الذي يريدون ويمارسـون شـعائرهم كيفما يشـاؤون، ونرى بعد سـنوات طويلة أن ثمة عناصر مخادعة حتى في المشاهد التي ظن البعض أنها نجاحات حققها نظام الاستبداد وفرض الرؤية الرسمية على الناس.

وعلى سـبيل المثال فإن قسـمًا من الأشخاص المعينين في المناصب الدينيـة مـن قبـل الدولة لم تخفق قلوبهـم، وحتى لم تتوافـق أفعالهم مـع رغبات النظام، وإن كانوا قد انهالوا بالمديح والثناء على النظام الشـيوعي لإنقاذ المظهر الخارجي.

يعـود الماء إلى مجراه الطبيعـي إن عاجلًا أو آجلًا ويتدفق فيه، حيث أن فصله عن مجراه الأساسـي من خلال الضغوط المتعددة يشـبه السـير فـي طريـق مخالف لفطرة الإنسـان، ولا يمكن فرض ضغـوط على الدين وممارسـة شـعائره من قبل الدولة، **وإن مصطلح "الكيـان الموازي" الذي أطلق على الخدمات الصادقة للمساعي المدنية ما هو إلا انعكاس للعقلية الشـيوعية، وكما أن ذلك النظام غير الطبيعي والقمعي انهار واختفى، فإن الهندسة المجتمعية التي يراد من خلالها التصرف وفق المنطق ذاته ستنهار اليوم أو غدًا، ومن لا يصدق ذلك فليسأل الشيوعيين أنفسهم...**

obeikandl.com

obeikandl.com

"إن إعـلام الحكومة الموالي، لا يراعي مسـألة الحلال والحرام للأسـف الشـديد، ولـو كان يراعي هذه المسـألة لما كان قد نشـر مئـات الأكاذيب على مدار الأشهر التسعة الماضية، وواصل بث الافتراءات واللعب بشرف أشخاص أبرياء في محاولة منه للتستر على فضيحة الفساد والرشوة".

المانشيتات الحرام[1]

نشـرت وسـائل الإعـلام الموالـية لحكومـة حـزب العدالـة والتنمية الأسـبوع الماضي[2] المانشيت نفسه؛ إذ إنهم يرددون الكلام ذاته منذ فترة طويلة كالجوقة الموسيقية.

تدافـع طهـران عـن فكرة "اتفـاق محـدود وجزئي أفضل من انسـداد مسـار المفاوضات"، غير أنها تشـعر بالانزعاج من كون الحوار مع الغرب محـدود بالملف النووي؛ إذ إن إيران ترغب في الحديث مع الغرب حول العقوبات المفروضة عليها ومشاكل المنطقة، وتريد تحقيق نوع من التطبيع في علاقاتها مع الغرب، أما الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة، فلا تريد الاقتراب من فتح ملفات أخرى للحوار مع إيران دون قطع مسافة في مفاوضات ملفها النووي.

(١) جريدة "زمان" التركية، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤م.

(٢) من تاريخ كتابة المقال.

obeikandi.com

لقد أقاموا السيناريو هذه المرة على "الحرام"، ونشروا عناوين صحفية من قبيل "المكافأة التحفيزية الحرام"، "عملية التحفيز الحرام"، "أبناء الشيخ الآكلون للحرام"، وإذا نظر القارئ إلى إستراتيجية النشر المشتركة لوسائل الإعلام هذه، يصل إلى أنه من أجل إمكانية نشر العناوين نفسها باستمرار إما أنهم يتواصلون فيما بينهم بطريقة "التلباسي" -الاتصال عن طريق إدارة الخواطر- أو أن هناك ملقّنًا يلقنهم كلامًا ينطقون به كما ينفث الواحد في البوق وهم يصدرون نفس الصوت.

وإذا عدنا إلى الحديث عن عناوين "الحرام"، سنجد أن هناك طوفانا من الحديث عن الحلال والحرام لدرجة يظن من يشاهد أو يقرأ في هذه القنوات التلفزيونية أو الصحف التي اشتهرت بوسائل الإعلام الموالية للحكومة والمتهمة بأنها قائمة بالإمداد بما يسمى الحوض المالي، أنها تدقق في الحلال والحرام، وأنهم يولون اهتمامًا بمسألة الحلال والحرام، وإلا كيف يمكن لهم أن يطلقوا عناوين إخبارية من قبيل "التحفيز الحرام" مع بعضهم.. لكن هيهات يا ليتهم كانوا كذلك!

دعوني ألخّص مسألة التحفيز أولًا بعد إذنكم، ثم نستأنف بعد ذلك الحديث عن عملية تشكيل الوعي التي تقوم بها وسائل الإعلام الموجّهة والمستخدمة كقناص من خلال مسألة الحلال والحرام.

إن نظام التحفيز، الذي يطبق كثيرًا في الوحدات الأمنية في تركيا كمديرية الأمن والقوات المسلحة وجهاز الاستخبارات، يهدف إلى تحسين الوضع المالي للأشخاص الذين يعملون في وظائف صعبة ومضنية، إذ كان موضوعنا يتعلق بمديرية الأمن وقد رفعت ضد بعض

المسؤولين فيها قضية في المحكمة، فلنلقِ نظرة على النظام المطبق هناك، وتمر عملية التحفيز بالنسبة لأفراد الشرطة من هذه المراحل:

١- تعد لجان التحفيز قوائم بأسماء المرشحين في مختلف المحافظات، وتسلم هذه القوائم إلى مدير الأمن بالمحافظة.

٢- يقوم مديرو الأمن بالدراسات والبحوث اللازمة، ثم يقدمون النتائج إلى المحافظ.

٣- وبعد أن تدقق المحافظة القوائم ترسلها إلى قسم الموارد البشرية بمديرية الأمن العام حتى يحدد هذا القسم ما إذا كان الشخص المقترَح أن يقدم إليه هذا التحفيز حاصل على إجازة عادية أو مرضية أو ما إلى ذلك في ذلك اليوم أم لا.

٤- تذهب القائمة إلى لجنة التحفيز الأولية لتحدد ما إذا كان هذا العمل الذي قام به المرشح يستحق التحفيز أم لا، وتعيّن أيضًا مقدار المكافأة التي تقدم له إذا كان يستحق، ومن ثم ترسل عروضها إلى المسؤول الأعلى.

٥- تقوم لجنة التحفيز بالنظر في القائمة بشكلها النهائي بعد أن مرت بكل مراحل الغربلة هذه حتى تصل إليها وتتخذ القرار النهائي.

فهل تعرفون مَن مِن بين هذه المراحل الخمس يتهم أولئك الذين ينشرون عناوين رئيسة عن الحرام ويسعون من وراء ذلك لتغيير الإدراك العام؟ لا أحد من هؤلاء تقريبًا، فهم لا يستهدفون أحدًا إلا الموظفين الأمنيين الذين تولوا التحقيق في قضية الفساد والرشوة التي كُشف عنها يوم ١٧ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٣م، ويطبعون صورهم، ويدرجون

أسماءهم في القوائم، لماذا؟ لأنهم حصلوا على هذه الحوافز، وهذا يعني أن الحصول على حافز الدولة بعد أن يمر عبر مصفاة مكونة من خمس مراحل من أدناها إلى أعلاها، أصبح جريمة يعاقب عليها القانون (!).

أضف إلى ذلك أن هؤلاء يتلاعبون بالأرقام ويزعمون بقولهم: "انظروا فأولئك الذين قالوا إنهم لم يأكلوا لقمة حرام قد أكلوها في الواقع!"، يقولون: "لقد حصلوا على هذه المكافأة أكثر من مرة"، ولا يقولون إن هذه المكافآت أو الحوافز يتم حسابها من دون أي إضافات للراتب الصافي، ويتراوح المبلغ النهائي حسب رتبة الموظف ما بين ٤٥ إلى ٣٠٠ ليرة (٢٠ - ١٣٣ دولارًا)، ولا يشرحون أن هذه المكافآت تمتد على كامل حياتهم المهنية، ولا يتعدى مقدارها السنوي ما بين ٢ و٣ آلاف ليرة (٨٩٠ - ١٣٣٠ دولارًا)، ويظنّ المواطن في تركيا أنه عندما نتحدث عن المكافأة أن الموظف يحصل على آلاف الليرات دفعة واحدة، لا، ليس هناك شيء كهذا.

هدف الإعلام الموالي مختلف تمامًا، إنهم لا يقصدون إلا أن ينتقموا من ضباط الأمن الذين ألقي القبض عليهم في وقت السحور وهم يرفعون رؤوسهم واثقين من أنفسهم لأنهم لم يفعلوا ما يخالف القانون وهذا التصرف أغضب أصحاب الإعلام الموالي كثيرا وأرادوا أن يسدوا آذانهم حتى لا يسمعوا صيحات الآباء والأمهات المعتقل أبناؤهم ويهتفون لم نطعم أولادنا لقمة حراما.

أصبح صراخ رجال الأمن، الذين تعرضوا لألوان التعذيب ثم ألقي القبض عليهم وهم يهتفون لم نأكل لقمة حراما سبب كابوس لهؤلاء

الغارقين في الحرام، ولذلك يبذلون قصارى جهدهم لإيصال رسالة بأنهم أيضا أكلوا الحرام لكن دون جدوى من تعبهم، لماذا؟

لأنـه لا أحد من هؤلاء المتهمين، من طرف الإعلام المذكور، حصل على منفعة شخصية.

نفـذ الذيـن قدموا المكافـآت مهامهم فـي اللجان وفقًـا للوائح، ولم يفضلوا أحدًا على أحد وهم يؤدون واجباتهم، ومن جانبهم لم يتدخل من حصلوا على المكافآت في تقديرات الدولة، وارتضوا بما صدر من قرارات، إذًا عدّ المكافآت التي حصل عليها هؤلاء الأشخاص طيلة حياتهم المهنية والادعـاء بأنهـم أكلوا مالًا حرامًـا إن لم يكن هذا تضليـلًا للقارئ، فماذا يكون إذًا؟ وإذا كان الوضـع كذلك، يتساءل الواحد منا قائلا: "أين الحرام في هذه المكافآت يا معدومي الضمير!"، وإذا كنتم تقولون إن هذا الإجراء خاطئ، فعليكم تغييره وكذلك اللوائح على الفور، لكنكم لم تغيروا شيئًا، وواصلتم العمل به، وعلى سـبيل المثال، المسـؤولون الأمنيون من الذين اختارتهم الحكومة بدقة كبيرة بعدما تأكدت من ولائهم لها عقب الكشف عن فضيحة الفسـاد الأخيرة، سـجلوا لأنفسـهم مكافآت، فهل تستوعبون أن "مصطفـى جُولْجُـو (*Gülcü*)"، مسـاعد مدير الأمن العـام ورئيس لجنة التحفيـزات، قـرر في أول اجتمـاع يعقده بعد توليه منصبه أن يمنح نفسـه أعلـى قـدر يمكن تقديره لموظف في سـنة واحدة وهـو ٢٤ مكافأة بعدما وجد نفسه يستحق ذلك (!)، ماشاء الله عليك! ولأقص عليكم مثالًا آخر: حصل "أورخان أُوزْدَمِيرْ (*Orhan Özdemir*)"، رئيس دائرة مكافحة التهريب والجرائـم المنظمـة الذي يدير عملية تقديـم المكافآت، على ٥٣٣ مكافأة

علـى مـدار حياته الوظيفية، فهـلا خرج علينا أحدهم ليقـول: "ماذا فعلت أيهـا المديـر؟ وإذا كان مـا فعلته جريمـة فلماذا يتغاضى الإعـلام الموالي للحكومة عن ذكر اسمك؟"

إن إعلام الحكومة الموالي، لا يراعي مسألة الحلال والحرام للأسف الشديد، ولو كان يراعي هذه المسألة لما كان قد نشر مئات الأكاذيب على مدار الأشـهر التسـعة الماضية[٣] ، وواصل بث الافتراءات واللعب بشرف أشخاص أبرياء في محاولة منه للتستر على فضيحة الفساد والرشوة.

وفـي واقـع الأمر فإن وسـائل الإعلام هذه، التي ارتكـب الحرام في إجـراءات شـرائها وبيعهـا ومصادرتها، حـرام ما تقوله ومـا تكتبه كذلك، ولهـذا فإن عبـارة: "لم آكل لقمـة حراما" تضايقهم وتزعجهـم، ذلك أنها تذكّرهم بمواردهم التي لم يستحقوها.

أطالـب الصحفيين زملائـي في هذه المهنة، الذيـن يوافقون على كل ما تقوله الحكومة ويسـتحدثون العداوات بحسب تصريحات المسؤولين، وأناديهم هيا أعلنوا تفاصيل ممتلكاتكم خلال السنوات الخمس أو العشر الأخيرة حتى يتضح لنا بشكل جليّ مَن كسب أموالًا طائلة وكيف كسبها، ومـاذا كان قـدر ممتلكاتـه قبـل هذه الفتـرة ومـاذا يمتلك اليـوم وليعرف الجميـع أي الأقـلام معروضـة للإيجار بـل للبيع في مقابـل المال، ولترَ تركيا السـبب الأساسي لمواصلتكم لنشـر عشرات الأكاذيب والافتراءات الباطلـة، وليظهر "أبنـاء الحرام" الحقيقيون، أما أصـول ممتلكاتنا فهي في أيدي الحكومة، ولا داعي لطلب فاتورة أو إيصال من هنا أو هناك، وهذه

(٣) من تاريخ كتابة المقال.

الجهات التي لا تخرجون من تحت أجنحة حمايتها تعرف كل شيء عن الجميع، ونطالب في هذه الأثناء بأن يعلن من أصبحوا مديرين تنفيذيين بفضل العلاقات الأسرية أن يكشفوا تفاصيل فيلاتهم وقصورهم الصيفية والشتوية وسفنهم وما يمتلكون من وسائل الترفيه، وليعرف الرأي العام كيف أن بعض أقطاب "الإسلام السياسي" في تركيا، الذين كانوا يعانون من مشاكل مادية حتى الأمس القريب، أظهروا دهاءهم (!) التجاري في العديد من المجالات كالتعدين والإنشاءات والنقل وسلاسل المطاعم في مراكز التسوق، وحتى في الأعمال الكبيرة في مجالي الصحة والتعليم، لتتشكل لدى الجميع قناعة بمدى الإخلاص والحق في العناوين الإخبارية التي تتحدث عن الحرام، هذا فضلًا عن وجود مجموعة من الكتاب والصحفيين الذين أصبحوا من أصحاب الأعمال والمنازل والممتلكات بواسطة الهيئات الرسمية وشبه الرسمية والشركات الصديقة وشركات الإعلان والإنتاج، ولا شك في أن كل يوم يمر يصعب على الواحد منا أن يجد إخلاصًا فيما يكتب هؤلاء، ذلك أن الكاتب الذي يصبح ثريًّا بفضل بعض الأشخاص لا مفر من أن يصير فقيرًا فكريًّا ومرتبطًا بهؤلاء الأشخاص مدافعًا عن مصالحهم...

آه! يا ليت الإعلام يصغي إلى صوت الضمير ويراجع حساباته على أساس الحلال والحرام! فحينها فقط تستطيع تركيا أن تنقذ نفسها من الكذب والافتراء وقلة الأخلاق والفساد.

ومن أجل الوصول إلى هذه النقطة يجب أولًا البدء من صناديق الأحذية التي خُبئت بها الملايين، واقتفاء أثر الساعات باهظة الثمن، والنظر

بعيـن الريبـة إلى القصور التي اشـتريت بأرقام غير محـدودة الأصفار من الأموال، وعندما تبدأ مراعاة مسألة الحلال والحرام، ستجد أن صحيفتك تكون مصدرًا للخزي بالنسبة لك عندما تقرؤها في الصباح، وستقول لك الحقائـق "صبـاح الخيـر" في النقطة التـي وصلت إليها مـن خلال الصور العارية والمسلسـلات التليفزيونية التي تعرض على قنوات وصحف تبدو بمظهر إسلامي، فإذا استحييت فستختار طريقًا آخر، وإلا سيأسرك الحرام أنـت وأصحابـك، ولن تنقذكم هـذه الافتـراءات التي تحاولـون إلصاقها بالآخريـن لتسـتروا عيوبكم، من عـذاب الضمير، ذلـك أن تلك الخواطر القديمة التي بداخلكم ستدعوكم دائمًا إلى تياركم الأصلي...

obeikandl.com

"للأسف فإن إعلام "الأبواق" الموالية للحكومة ولّد آلةً كبيرةً للكذب والافتراء على مدار الشهور التسعة الماضية، والولادة لم تكن سليمة فنحن أمام مخلوق شاذّ ممسوخٍ، وإذا عددتم أكاذيبهم فستحصلون على موسوعة لا ينقص فيها شيء".

إذا لم تعرفوا حدًّا في قول الكذب...[1]

أدعو الله ألا يوقع أحدًا في الكذب، ذلك أن الكذب يتحول إلى طبع في هذا الإنسان، يقوله أحدهم، فيصدقه الآخر، وتنخدع الجماهير، ويصعب على الإنسان أن يعرف من كان صديقه قبل فترة، والكذب يلد كذبا آخر، يقع الإنسان في شباك الكذب الموالي بينما هو يحاول التخلص من الأول، وفي نهاية المطاف يتحول الكذب لدى الإنسان إلى عادة، عافانا الله وإياكم، فيصبح أسيرا للكذب، حتى يلجأ إليه وإلى المبالغة في أبسط الحوادث.

ومثال ذلك أن الرئيس التركي رجب طيب أَرْدُوغَانْ ألقى خطابا أمام قاعة فارغة بمقر الأمم المتحدة، أسفت لذلك؛ فلا يمكن عدم التأسف، إذ كان بوسع تركيا أن تصبح مثالًا للعالم بديمقراطيتها وهويتها الإسلامية، ولكن تغيرت وجهتها، وصارت دولة معزولة ذات نظام قمعي، من حقنا أن نتأسف لأن ذلك من طبع الإنسان، لكن هل من المعقول أن ينشر بعض وسائل الإعلام صورة أخرى وكأن أَرْدُوغَانْ يتحدث أمام حشد

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٤م.

obeikandl.com

كبيـر؟ فضلًا عن أنهم سـعوا لترك انطبـاع جيد لدى القراء، هذا عيب، غير أنـه ليـس مفاجئا، ذلك أنهم لا يتورّعون عن الدعاية السـوداء منذ شـهور عديـدة وهـم يعلمون أن مـا يقولونه كذبـا، ولا يعتذرون عـن ذلك، فهل سيعتذرون اليوم بسبب لجوئهم إلى صحافة القص واللصق إذ أن هذا أمر تافه بالنسبة إليهم مقارنة لما سبق؟!

للأسف فإن إعلام "الأبواق" الموالية للحكومة ولّد آلة كبيرة للكذب والافتراء على مدار الشـهور التسـعة الماضية[٢]**، والولادة لم تكن سـليمة فنحن أمام مخلوقٍ شـاذ ممسـوخ، وإذا عددتم أكاذيبهم فستحصلون على موسـوعة لا ينقص فيها شـيء**، فمن ناحية يتهمـون حركة الخدمة بالعمل لصالـح جهاز الاسـتخبارات الأمريكي (سـي آي ايـه)، ومن ناحية أخرى يصفقون لهذا الجهاز حتى تحمر أكفهم، ويشـتكون الحركة له، وقد انتقل هذا الأداء "الرائـع" (!) إلى مانشيتات الصحف، فنرى مـع كل شفق جديد إعلانـات عديدة لإقرار الكـذب، والأخبار الكاذبة لهـؤلاء تنافس الأفلام الكوميدية، فعلى سبيل المثال خرجوا علينا بقولهم "أجريت لقاءً مـع نعوم تشومسـكي"، وأكسـبوا اللغة الإنجليزية مصطلحًا جديـدًا، ألا وهو "*Milk port*" أي ميناء الحليب، ثم يصفقون! في حين أن تشومسكي كذّب الخبر، لكـن هـذا غير مهم، فيكفي هـذه الصحيفة أنها أضافـت مصطلحًا جديدًا إلى خزينة المفردات الإنجليزية القاصرة (!)، وكذاب تنقصه الخبرة حاليا أجـرى لقاء مـع مراسـل يعمل بقناة "سـي إن إن" الأمريكيـة دون أن يرى حتى وجهه، أي في عالم الخيال، ومدير التحرير لصحيفة تسمى"أَكْشَـامْ" افتـرى علـى صحيفـة "زمـان"، وقلنا له مـرات عديدة: "اثبـت صحة هذه

(٢) من تاريخ كتابة المقال.

openkanal.com

الادعاءات أو قدم اعتذرًا إذا كان لك شرف وعفة أو عزة!" لكنه التزم عدم الرد على هذا الطلب، فبماذا تفكرون في هذا الرجل؟

لقد ادعى أحد الصحفيين المأجورين من أصحاب الرؤية القاصرة أنه وصل إلى المعلومات الشخصية الخاصة بالأستاذ فتح الله كولن، وحرّف اسم والدته "رابعة (*Rabia*)" وغيره إلى "رابين (*Rabin*)"، وعندما ظهر كذبه، هل استحيا من ذلك؟ مستحيل! وهل تبقى يا ترى نبذة من الحياء عند رجل حطم الأرقام القياسية في الافتراء ونشر عشرات الأخبار الكاذبة؟

مئات من الأكاذيب والتشويه والافتراءات...

لم يتعبوا من كتابة الأكاذيب على مدار أشهر، ولم نتعب نحن من الكشف عن حقيقة أكاذيبهم، ويبدو أن الوضع سيستمر على هذا النحو، غير أنه سيكون لدينا مفاجآت في فترة النشر الجديدة إلى أولئك الكذابين ومصفقيهم، وهناك حسابات لن تصفى إلا يوم القيامة الذي سيبحث فيه الكذابون والمفترون عن مفر، ولكن أين المفر؟!

obeikandl.com

obeikandl.com

"لا بدّ للقانون أن يعامل الجميع بالتساوي، كأسنان المشط، بغضّ النظر عن النسب والعائلة والانتماء السياسي وعلاقات القرابة وما إلى ذلك، فإذا اعتُبر أحدهم "أكثر خصوصية وامتيازًا"، سيستشري الظلم وتتزلزل مشاعر الثقة بالعدل من جذورها".

الصِّفر..!(١)

مهما اختلفت الآراء وتعددت التأويلات ثمة حقيقة واضحة، وهي أن العدل ينزف والثقة بالقضاء في أدنى مستوياتها، لأن نظام القضاء يعمل بشكل مزدوج، فمن ناحية، نراهم يتسترون على الجرائم التي تستند إلى وثائق ومعلومات ملموسة، ومن ناحية أخرى نجدهم يستحدثون جرائم بغريزة انتقامية، ويقومون بتأسيس محاكم لأغراض سياسية.

هل المواطن التركي ليس على حق عندما يقول: "للصوص أحرار طلقاء ومطاردوهم في السجون!"؟ فهذا هو المشهد، وقد تحول بعض الأشخاص إلى أفراد "منزَّهة عن المحاسبة" ونالوا حصانة "لا يُسأل"، فهل هذه الوضعية سارية كذلك بالنسبة للمواطن العادي؟ بالتأكيد لا، ولقد أطلِق سراح المتهمين صراحةً بتلقي رشاوى والضلوع في أعمال الفساد وغسل الأموال والفساد في المناقصات والاختلاس، على الرغم من وجود كمية هائلة من الوثائق القانونية التي تدينهم، ولم يكفِ هذا، بل أغلقوا ملف التحقيق في القضية، و"صفّروا" (انتهوا منها وجعلوها

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢١ أكتوبر ٢٠١٤م.

obeikandl.com

صفرا)، الأسبوع الماضي[٢]، ملفات الاتهام بحق ٥٣ متهمًا من بينهم رجل الأعمال التركي من أصل إيراني "رضا ضراب" وأبناء الوزراء المستقيلين والعديد من "الشخصيات المعتبرَة"، لكن أربعة وزراء كانوا قد اضطروا لتقديم استقالاتهم بسبب الأدلة التي كشفتها التحقيقات؛ إذ كان ملف التحقيق يضم كمًّا هائلًا من الأدلة القوية والملموسة، واليوم لم يعد هناك أي متهم مدان في فضيحة الفساد التي كُشف عنها يوم ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣م، ولن يمثل أحد أمام القانون بالضبط كما حدث لـ"الشخصيات المرموقة" في موجة الفساد الثانية التي ظهرت على السطح يوم ٢٥ من الشهر نفسه.

وفي اليوم ذاته، الذي صدر فيه قرار وقف الدعوى الذي برّأ "رضا ضراب" ومساعديه، تم نقل رجال الشرطة الذين تولوا التحقيقات في قضية الفساد، والذين اعتقلوا بعد أشهر من انطلاق التحقيقات (من قبل محكمة أسست فيما بعد)، في سجن "سِيلِفْرِي (*Silivri*)" بإسطنبول! سجن سيليفري الذي كان المتهمون في قضية تنظيم أرجينكون الانقلابية قابعين فيه فترة من الزمن، وكانت مشاعر الانتقام تسيطر عليهم لدرجة لم يستحيوا معها عن إخفاء أمر نقلهم في يوم الزيارة عن محامي المتهمين وذويهم، وأرغموا الزوار الانتظار لساعات طويلة أمام بوابة السجن، ثم قالوا لهم: "لا يمكن لكم زيارتهم لأنهم ليسوا هنا وتم نقلهم من هنا إلى سجن آخر!".

بينما يتجول المتهمون بأدلة ملموسة بالفساد والسرقة وغسل الأموال بكامل الحرية أحرارا طلقاء، نجد المسؤولين الأمنيين الذين نفذوا

(٢) من تاريخ كتابة المقال.

التعليمات الصادرة من النيابة العامة والمحكمة، ينفون من سجن إلى آخر، فما هو الدليل القانوني لاتهام رجال الشرطة هؤلاء؟ لا شيء؛ لا شيء على الإطلاق! لأن الادعاءات المطروحة ما هي إلا عبارة عن بيانات وتعليقات سياسية واعترافات تم الحصول عليها من الذين أرغموا على ذلك وليست لها أية قيمة في الواقع.

المشهد واضح: أطلق سراح "الشخصيات المعتبرَة" من خلال ضغوط وتعليمات سياسية، بينما يسجَن مَن ليست لهم أية تهمة غير أدائهم لمهمتهم التي خولتها القوانين لهم، وفي إطار القانون.

لا داعي للحديث طويلًا، فيكفينا اقتباس صغير من التاريخ لشرح كل شيء: امرأة من قبيلة بني مخزوم تسرق وتثبت عليها الجريمة، وعلى الرغم من ذلك، يتدخل البعض مطالبين بعدم معاقبتها لأنها من أسرة مرموقة، ولأنهم لم يستطيعوا تقديم ذلك الطلب إلى النبي محمد ﷺ مباشرة، اختاروا أن يُكلّفوا شخصًا يحبه النبي ﷺ وهو أسامة بن زيد ﷺ، المعروف بـ"حِبّ الرسول" له، ليعرض عليه هذه الفكرة، فما إن سمع النبي ﷺ هذا الكلام حتى انفجر غاضبا وقال: "**إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الحَدَّ**"، وكان هذا استشهادًا رائعًا من النبي ، يكفي للكشف عما إذا كان ميزان العدل والظلم سارٍ أم لا، وأكد الرسول ﷺ هذا الاستشهاد بحكم عظيم أمام الجميع؛ إذ أضاف: "**وَايْمُ اللهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا**" (صحيح البخاري: الأنبياء، ٥٤)

لا بدّ للقانون أن يعامل الجميع بالتساوي، كأسنان المشط، بغضّ النظر عن النسب والعائلة والانتماء السياسي وعلاقات القرابة وما إلى

ذلـك، فـإذا اعتُبـر أحدهم "أكثـر خصوصية وامتيـازًا"، سيستشـري الظلم وتتزلزل مشاعر الثقة بالعدل من جذورها.

كانت صحيفة "جمهوريتْ" التركية قد نشـرت يوم السبت الماضي[٣]، عنوانًـا علـى صفحتهـا الأولى يسـتحق أن يدخـل في سـجل التاريخ؛ إذ كتبت: "اسـتح يا عدالة!"، تعرض الصحيفة من ناحية، صورة الأشـخاص المتهمين في تحقيقات الفسـاد والرشـوة التي تم التستر عليها، ومن ناحية أخرى صورة لعائلة "صاري سـولوك (*Sarısülük*)" التي فقدت أحد أبنائها برصاص الشرطة تجلس على كرسي الاتهام؛ إذ حوكم أربعة أفراد من هذه العائلة المصابة والتي تتلوى بآلام فقدان ولدها بعقوبة بالسـجن تصل إلى ١٠ سـنوات بحجة أنهم وصفوا الشـرطة بـ"القتلة" بعد الفجيعة وفي وقت الألم، وللأسـف، فإن هذه القصة التراجيدية التي نشـرتها صحيفة "زمان"، لم تحظَ باهتمام أغلب الصحف التركية، ولا شك في أن الذين اختلجهم الخوف والقلق وآثروا السكوت في مواجهة المبادرات الاستفزازية لمراكز السلطة، تحولوا إلى عناصر سلبية لعملية "التصفير" التي تشهدها تركيا.

إن الذين صفّروا الأموال والفيلات واليخوت والسفن والشقق الفاخرة وسـائر الممتلكات الأخرى (أي جعلوها صفرا)، يسـعون لتصفير العدالة كذلـك، وبطبيعـة الحال، فـإن الضمير الجمعـي للرأي العام يشـاهد هذه المساعي التي يقومون بها كأنهم ينقذون ما يمكن إنقاذه من الحريق بهلع ودهاء ومكر، ولا ريب في أن هذا الضمير سيقف في وجه الظلم ويصرخ بأعلى صوته وسيقول للظالمين "لقد حصلتم على صفر في الامتحان!".

(٣) من تاريخ كتابة المقال.

وقْع أقدام الفاشية

خرجت الحكومة التركية أمام الرأي العام بـ"حزمة قضائية" جديدة في منتصف الليل، وكان واضحًا جدًّا أن مشروع القانون الذي يتحجج بالأحداث التي شهدها الشارع التركي عقب عيد الأضحى، لم يعدّ بين ليلة وضحاها، ولهذا السبب، لم يقتنع الرأي العام بالحجج التي ساقتها الحكومة، وراودته فكرة أن الأحداث ما هي إلا ذريعة، وأن ما يريده الحزب الحاكم هو العودة إلى القبضة الحديدية التي كانت تحكم تركيا، وهذه الواقعة تعتبر، بصفة رسمية، تراجع تركيا عن السير في طريق الديمقراطية، هذا فضلًا عن كونها أولى خطوات عملية ستسوء أكثر من خلال "الحزمة الأمنية" الجديدة، وكان المتحدث باسم الحزب قد أدلى ببيان مضحك جدًّا ردًّا على الانتقادات الموجهة للحكومة؛ إذ قال: "هذه ليست خطوة إلى الوراء، إنما هي عودة للتعديل الذي أدخلناه عام ٢٠٠٤م".

ما الذي أتى به مشروع هذا القانون: في الوقت الذي كانت فيه السلطات تبحث عن "أدلة ملموسة" لإصدار قرارات الاعتقال والتفتيش، ستبحث السلطات من الآن فصاعدًا عن "شبهة معقولة"، هل نضحك أم نبكي على هذا التغيير الكارثي! كما سيقلَّص حق الدفاع، ولن يستطيع المتهم أو المحامي الاطلاع على ملف القضية إذا ما وضع القاضي تدبيرًا احترازيا، فالحكومة التي تبنت خطابًا إصلاحيًّا مفاده: "أننا ألغينا المحاكم ذات الصلاحيات الخاصة"، ستقوم بأية عملية مستخدمةً مصطلحا معيبا مثل "الشبهة المعقولة" في أي مكان تريد بناءً على القرار الذي سيصدره نواب العموم والقضاة الذين ستزودهم بصلاحيات لا يمتلكها حتى مدعو العموم ذوو الصلاحيات الخاصة، والأدهى من ذلك؛ ستضع السلطات يدها على ممتلكات أي متهم أو مشتبه به في "الجرائم الدستورية".

من الواضح والجليّ أن حقوق الإنسان العالمية تم تعليق العمل بها بسبب هذا القانون، وليس الدستور التركي فقط.

وهذه فاشية واضحة وجلية للغاية، وإن التدخل في اللوائح والتشريعات من خلال الصلاحيات الخارقة وأعضاء المحاكم المنتخبين بشكل خاص، ليعتبر رفعًا لراية الفاشية على حصن العدالة، لا سيما وأن مشروع القانون يتضمن مادة تنص على أن يستحق المحامون من أصحاب الخبرة لعامين حق التعيين في منصب القاضي.

هذا فضلًا عن أننا شهدنا واقعة غريبة للغاية حتى قبل أن يناقش البرلمان مشروع القانون هذا، تسبب بعض الأشخاص البراجماتيين في اعتقال الصحفي آيتكين جيزيجي في أضنه بسبب "شبهة معقولة"، وهو أمر ليس معقولًا! فإذا كانت قرارات كهذه تصدر حتى قبل إقرار هذا القانون، فمن يدري ما الذي سيحدث إذا ما صدر هذا القانون الذي ينتهك الحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور، ويتعارض مع بنود الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي وقعت تركيا عليها، وكيف سيكون الوضع في تركيا؟!

لم يعد أي شخص أو فئة في أمان في تركيا بعد اليوم، ذلك أن دولة القانون نُحيت جانبًا، وفتح الباب أمام جميع أنواع ضغوط النظام الفاشي، فهل تصبر تركيا على تبعات هذه الوتيرة؟ لا على الإطلاق! لا يمكن التضحية بالمكتسبات الديمقراطية الكثيرة من أجل تستّر البعض على جرائمهم، ولن يحدث شيء كهذا.

Open Kanal

"وا أسفاه على ما آل إليه من جاؤوا إلى السلطة من خلال خطاب "الإسلام السياسي"، ففي الوقت الذي كانوا -حتى وقت قريب- ينتظرون الدعم من الشعب بحجة تعرضهم للمظالم التي تسبب بها مجلس الأمن القومي، نجدهم اليوم يسعون لاستغلال المؤسّسة نفسها، على هواهم لتحقيق مصالحهم الشخصية".

الكتاب الأحمر[1]

وا أسفاه على ما آل إليه من جاؤوا إلى السلطة من خلال خطاب "الإسلام السياسي"، ففي الوقت الذي كانوا -حتى وقت قريب- ينتظرون الدعم من الشعب بحجة تعرضهم للمظالم التي تسبب بها مجلس الأمن القومي؛ نجدهم اليوم يسعون لاستغلال المؤسسة نفسها، على هواهم لتحقيق مصالحهم الشخصية.

وللأسف، لا يستطيع أي سياسي منهم يتميز برجاحة العقل وحرية الضمير، أن يقول "ما الذي نفعله؟! هل الأخطاء التي كانت ترتكَب ضدنا في الماضي نرتكبها نحن اليوم ضد غيرنا؟"، يا له من خوف كبير! فآخر مرحلة وصل إليها "كابوس الاستبداد" الذي فُرض على الشعب على أنه "تركيا الجديدة"، هي الرجوع إلى الأنظمة البائدة التي كانت عليها "تركيا

(١) جريدة "زمان" التركية، ٥ نوفمبر ٢٠١٤م.

obeikandl.com

القديمة"؛ إذ وُرثت هذه اللغة الاستبدادية والقمعية المتشددة، من خلال ردود الأفعال الطائشة القادمة من هذه الحقب المظلمة، وهم لا يكتفون بأن يوافق الناس على أفعالهم، بل، تُجهِّز المقصلة لكل من سوّلت لهم أنفسهم عدم التصفيق لهذه الأفعال، ويوجَّه الكرباج إلى ظهره، وتشوَّه سمعته، وهُم يرون مَن لا يفكر مثلهم على أنه خائن.

تجدون الإعلام الموالي لحكومة حزب العدالة والتنمية ينشر، أولًا، أخبارا مليئة بالأكاذيب والافتراءات، ثم تتحرك النيابة، وبعد ذلك يعثرون على أشخاص ضعفاء تحت مسمى المعترفين والشهود السريين، ومن ثم توجَّه الاتهامات لفئات بعينها ويعلنون كمجرمين.

وكأن هذا الظلم لايكفي، تنقَل القضية إلى مجلس الأمن القومي، ويوحى كأن منظمات المجتمع المدني تعتبر "كيانات غير شرعية تتخفى تحت ستار شرعي" ، فأين الحق والقانون من هذا؟ هذه المقولة هراء كبير ومصطنع لدرجة أنه لو وصل حزب آخر إلى السلطة في تركيا في يوم من الأيام، لاستخدم قالب الجريمة الوهمي نفسه لنعت السيد أَرْدُوغَانْ وعائلته ورفاقه، وسنجد حينها أنه صارت لدينا حكاية "كيان موازٍ" محبوكة حبكة متقنة، وستنال جميع الجماعات والجمعيات والأوقاف والأحزاب، وليس أَرْدُوغَانْ وحزب العدالة والتنمية فحسب، نصيبهم من مقولة "الكيان الموازي" الجنونية، لتسوى بعد ذلك ديمقراطية المشاركة بالأرض.

وبحسب المعلومات التي نقلتها وسائل الإعلام والتي توصلت إليها من خلف كواليس أطول اجتماع لمجلس الأمن القومي في تاريخ تركيا، فإن الجو أثناء الاجتماع كان متوترا للغاية.

وعلى عكس المتوقع، لم يتناول الحاضرون في الاجتماع هراء "الكيان الموازي" سوى مدة ٢٥ دقيقة، وحتى هذه المدة كانت طويلة! وهل يعقل أن مجلس الأمن القومي التركي لم يجد موضوعا ليناقشه في الوقت الذي يفعل فيه الإرهابيون ما يحلو لهم في تركيا، واقترب فيه الفوضى والمشاكل إلى حدود التركية الجنوبية، وتتهَم فيه الدولة بدعم التنظيمات الإرهابية العالمية بالسلاح والكوادر! حتى يكون بمثابة أداة في يد أناس وُجدوا متلبسين بتلقي الرشاوى وارتكاب فضائح الفساد تستخدم في تنفيس حقد وغضب هؤلاء.

وفي الوقت الذي يسقط فيه جنود الجيش والشرطة شهداء في الطرقات، ويتحكم فيه الإرهابيون في أمن بعض المدن، خرج علينا البعض ليقول: "لنحارب طواحين الهواء!" ولو انخدعت شرذمة قليلة من أمثال "سانشو بانزا" (خادم الفارس المجنون دون كيشوت في القصة المشهورة) بهذه الأكذوبة لايمكن لأحد من ذوي العقول السليمة أن يصدق بعد كل ما انكشف من الحقائق عن صاحب مثل هذه الإغواءات والإغفالات وهو يشير إلى غيره بقوله "انظُرُوا إلى ذلك المخادع".

ووفق ما جاء في تفاصيل كواليس اجتماع مجلس الأمن القومي، كما أذاعتها وسائل الإعلام، فقد طالب "الجنرالات المدنيون"(أعضاء الحكومة) بإعلان "الكيان الموازي" تنظيما إرهابيًا، فهل نبكي أم نضحك على هذا؟ وقد دافعت المؤسسة العسكرية عن فكرة تقول إنه لو طبّق هذا الأمر على حركة الخدمة، فيجب أن يشمل القرار سائر الجماعات الدينية الأخرى كذلك، وهذا ما سيحدث بالفعل! إذ قلنا هذا منذ البداية: إذا

نعتت جماعة دينية بوصف "الكيان الموازي"، يعني ذلك توجيه الاتهام نفسه إلى الجماعات الأخرى.

وكان أحد أقارب العائلة الحاكمة عن طريق المصاهرة، ويدير إحدى الصحف، قد فعل شيئا كهذا خلال الأسبوع الماضي[٢]، ففنّد وزير الصحة بنفسه هذا الخبر، ذلك أن هذا الادعاء مسّ جماعات دينية أخرى، لكنهم مؤثرون في الحقل البيروقراطي...، كل جملة تبدأ بهذه العبارة ستعود وتنقلب عليكم، لتتشكل سلسلة منطقية (بل غير منطقية) ، في تصنيف الأشخاص حسب انتماءاتهم، من قبيل أن الوزير الفلاني من أعضاء مجلس الوزراء يمثل الجماعة الدينية الفلانية، وأن أناسا يعملون في إحدى الوزارات وينتمون إلى الجماعة الفلانية وهكذا، وستستمد عملية "مطاردة الساحرات" حتى تطول مَن هم في قمة هرم الدولة، وأبناءهم، وأصهارهم، وأصدقاء أولادهم، وأولادهم.

تعتبر جريمة "محاولة السيطرة على الدولة" المفبركة محاولة غير ديمقراطية وقابلة للتطبيق على كل الفئات الاجتماعية، فهل يبتلع الجيش هذا الطعم غير القانوني؟ من الصعب الرد بإجابة قطعية على هذا السؤال، لكن الجيش التركي لديه تجربة مريرة في هذا المجال؛ إذ كان مجلس الأمن القومي، إبان انقلاب ٢٨ فبراير/ شباط عام ١٩٩٧م، قد استحدث وحدة أسماها مجموعة العمل الغربي، وكان، بكل تأكيد، من بين مشجعي هذه المجموعة بعض المدنيين من أعضاء مجلس الأمن القومي، لكن القضاء اليوم يتولى ملف هذه المجموعة، ويحاكم أصحاب أعلى الرتب العسكرية، ففي هذه الدعوى لايحاكَم رئيس الوزراء أو الوزراء أو مسؤولو

(٢) من تاريخ كتابة المقال.

obeikandl.com

جهاز المخابرات، بل يحاكَم العسكريون، فمَن يضمن اليوم أنه إذا تحرك الجيش بتوجيه مجلس الأمن القومي، ألّا يحاكَم قادته في المستقبل؟

ويا له من أمر مؤسف أن نرى بعض المدنيين وقد رأوا أن زيّ الجنرالات القدامى يناسبهم، ليتحدثوا عن "الكتاب الأحمر"، ويستمدون الدعم من المؤسسة العسكرية، فعندما يسير المنطق على هذا المنوال، نتذكر النظام السوفيتي البائد وشبح التهديد الداخلي الذي كان شائعًا أيام الحرب الباردة، ذلك أن الطريقة المتبعة في القضاء التركي اليوم تشبه الظلم الذي ارتكبه أنصار ستالين تحت مسمى "الصراع مع أنصار تروتشكي".

ولقد عثر ستالين على نواب عموم مستعدين لرفع دعاوى لتنفيذ أوامره، فأصدر تعليماته لهم بإطلاق "مطاردة الساحرات" بعد تحديد أنصار تروتشكي الذين "تغلغلوا داخل مفاصل الدولة"!، ولم تكتفِ التحقيقات بمطاردة أنصار تروتشكي، بل طال الظلم والعدوان المعارضين كافة، ويا له من أمر عجيب أنه بعد محاولة الاغتيال، تعرض أنصار تروتشكي والبخاريين لظلم واسع النطاق من خلال شهود سريين ومعترفين ومَن أدلوا باعترافات مكرهين تحت الضغط، وكان الجميع يعرف أن ستالين والدولة العميقة هما اللذان أقدما على اغتيال رئيس حزب "لينين جراد كيروف"، لكن الظالمين لعبوا أدوارهم.

على أية حال، تلاعب النظام الأحمر بالناس عن طريق الأحداث الملفقة، لكن إلى أين؟ فاليوم لم يبق "ستالين" ولا نظامه الأحمر، ويا ليت كان المدعون العموم في تركيا اليوم قد قرؤوا واتخذوا مما حدث للنائب العام السوفيتي فيشينسكي عبرة! فأنا متأكد من أنهم سيستخرجون نتائج

ودروسا مفيدة من تلك القصة الواقعية، فهل من الممكن أن تدار تركيا، التي شكلت عددًا من البرلمانات حتى في عهد الإمبراطورية العثمانية، عبر الطرق التي كانت متبعة أيام الحرب الباردة؟

كنا نعتقد أن حقبة "ضرب الشعب" بواسطة مجلس الأمن القومي قد انتهت وولت، ولكن عندما رأينا بأم أعيننا من يعوّلون الكثير على مجلس الأمن القومي والكتاب الأحمر، تدمي قلوبنا، وهذا ليس من أجل أنفسنا، بل من أجلهم هم ومن أجل هذا البلد الجميل الغالي.

obeikandl.com